جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

التمثيل القنصلي والدبلوماسي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا ١٩٤٢-١٩٦١م
(دراسة في النشأة والتطور والدور)

إعداد

محمد عبد الله رجب محمد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ والحضارة
كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر فرع أسيوط

(العدد الخامس والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. أكتوبر)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

علمية- محكمة- نصف سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

التمثيل القنصلي والدبلوماسي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا ١٩٤٢ – ١٩٦١م (دراسة في النشأة والتطور والدور)

محمد عبد الله رجب محمد

قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية

البريد الالكتروني: mohamedmohamed.47@azhar.edu.eg

الملخص:

يُعد التمثيل القنصلي والدبلوماسي مظهرًا مهمًا من مظاهر سيادة الدولة، ويُمثل فاعلًا رئيسًا في تنفيذ سياستها الخارجية، وتنظيم علاقاتها الدولية، ولذا تمسكت مصر بالحصول على حقها غير منقوص في هذا الميدان، وأولته اهتمامًا ملحوظًا، واتخذت خطوات حثيثة في سبيل توسيع نطاقه، وأظهرت حرصًا أكيدًا على تعظيم الإفادة منه في صون مقدراتها الوطنية، ونتيجة لذلك اضطلعت البعثات القنصلية والدبلوماسية المصرية بدور عظيم تجسد من خلال تحركات مستمرة وجهود متواصلة للدفاع عن مصالح مصر العليا، فضلًا عن الإسهام في جهود الدولة المصرية نحو تعزيز ركائز السلم والاستقرار على الساحتين الإقليمية والدولية. وانطلاقًا من ذلك يهدف هذا البحث إلى الوقوف على نشأة وتطور ودور التمثيل القنصلي والدبلوماسي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا خلال المدة ١٩٤٢-١٩٦١م، معتمدًا على منهج البحث التاريخي بشقيه الوصفي والتحليلي، ومستندًا إلى عددٍ من المصادر الأصيلة والمراجع الحديثة، جاء في طليعتها وثائق وزارة الخارجية المصرية، ووثائق مجلس الوزراء، بالإضافة إلى بعض وثائق الأمم المتحدة. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة وثلاثة محاور، يليهم خاتمة، ثم ثبت بالمصادر والمراجع. وقد اختصت المقدمة بالحديث عن أهمية الدور الذي تقوم به بعثات التمثيل القنصلي والدبلوماسي في تنفيذ سياسة مصر الخارجية، مع الإشارة إلى موقع اتحاد جنوب أفريقيا وتكوينه.

وتناول المحور الأول التمثيل القنصلي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا ١٩٤٢–١٩٤٩م. وتطرق المحور الثاني إلى رفع درجة التمثيل المصري في الاتحاد إلى الدرجة الدبلوماسية ١٩٤٩–١٩٦١م. ثم تحدث المحور الثالث والأخير عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩٦١م. وأخيرًا جاءت الخاتمة لتسجل أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: القنصلية، المفوضية، السفارة، الجمهورية العربية المتحدة، أفريقيا، التفرقة العنصرية، القائم بالأعمال، الوزير المفوض.

The impact of context on understanding the meaning of the Qur'an Egyptian Consular and Diplomatic Representation in the Union of South Africa 1942-1961 (A Study in Origin, Development, and Role)

Muhammad Abdullah Rajab Muhammad
Department of History and Civilization, Faculty of Arabic Language, Assiut, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: mohamedmohamed.47@azhar.edu.eg

Abstract:
Consular and diplomatic representation is an important aspect of state sovereignty and represents a major factor in implementing foreign policy and regulating international relations. Therefore, Egypt adhered to obtaining its undiminished right in this field, paid remarkable attention to it, took strenuous steps to expand its scope, and showed a firm keenness to maximize its benefit in preserving its national capabilities. As a result, the Egyptian consular and diplomatic missions played a great role, embodied through continuous movements and efforts to defend Egypt's supreme interests, as well as contributing to the efforts of the Egyptian state towards strengthening the pillars of peace and stability on the regional and international arenas. Based on that, this study aims to address the origin, development, and role of the Egyptian consular and diplomatic representation in the Union of South Africa during the period 1942-1961, by applying the historical research method, both its descriptive and analytical sides, based on a number of original sources and modern references, foremost of which were the documents of the Egyptian Ministry of Foreign Affairs documents, Cabinet documents, in addition to some of the United Nations

documents. The nature of the study required that it come in an introduction and three chapters, followed by a conclusion, and then proven with sources and references. The introduction focused on addressing the importance of the role played by consular and diplomatic representation missions in implementing Egypt's foreign policy, with reference to the Union of South Africa's location and composition. The first chapter dealt with the Egyptian consular representation in the Union of South Africa from 1942-1949. The second chapter was concerned with elevating the stage of Egyptian representation in the union to the diplomatic stage from 1949-1961. Then the third and final chapter talked about the severing of diplomatic relations with the Union of South Africa in 1961. Finally, the conclusion came to record the most important findings of the research.

Keywords: Consulate, Commission, Embassy, United Arab Republic, Apartheid, Officer in Charge, Minister Delegate.

مقدمة

الحمد لله حمدًا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، ويكافئ نعمه ومزيد إحسانه، والصلاة والسلام على سيد خلقه وخاتم أنبيائه، سيدنا محمد ﷺ وعلى جميع آله وصحبه وأتباعه...**وبعد** ،،،

يُعد التمثيل القنصلي والدبلوماسي[١] مظهرًا مهمًا من مظاهر سيادة الدولة، ويُمثل فاعلًا رئيسًا في تنفيذ سياستها الخارجية، وتنظيم علاقاتها الدولية، ولذا تمسكت مصر بالحصول على حقها غير منقوص في هذا الميدان، وأولته اهتمامًا ملحوظًا، واتخذت خطوات حثيثة في سبيل توسيع نطاقه، وأظهرت حرصًا أكيدًا على تعظيم الإفادة منه في صون مقدراتها الوطنية، وتحقيق المصالح المصرية في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية؛ ونتيجة لذلك اضطلعت البعثات القنصلية والدبلوماسية المصرية بدور عظيم تجسد من خلال تحركات مستمرة وجهود متواصلة للدفاع عن مصالح مصر العليا، فضلًا عن الإسهام في جهود الدولة المصرية نحو تعزيز ركائز السلم والاستقرار على الساحتين الإقليمية والدولية.

(١) يختلف التمثيل القنصلي عن التمثيل الدبلوماسي في أن الأول تكمن غايته الأساسية في رعاية المصالح الاقتصادية والتجارية للدولة، وحماية رعاياها المقيمين خارجها في حيز اقليمي محدد، وتنظيم حركة الوافدين إليها من الرعايا الأجانب. أما التمثيل الدبلوماسي فإنه أعلى في الدرجة وأشمل في الاختصاص، حيث يُعْنَى بتنظيم الاتصال الخارجي بين الدول، وحماية مصالحها، وإجراء المفاوضات، وتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بينها، ومراقبة مجريات الأمور وتطورات الأحداث في الدولة المستقبلة، وتقديم تقارير دورية عنها، كما يمكن أن يعهد إلى الممثلين الدبلوماسيين القيام بوظائف من الهيئة القنصلية. علي صادق أبو هيف: القانون الدبلوماسي والقنصلي، منشاة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م، ص٩. أحمد سُعيفَان: قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص ص٢٦٢، ٢٧٠. الوقائع: العدد (١٠٤)، بتاريخ ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٤٤هـ (٢٩ أكتوبر ١٩٢٥م)، مرسوم بقانون خاص بوضع نظام للوظائف السياسية، ص ص ٣-٥.

فعلى أثر صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، أقرت بريطانيا بحق الحكومة المصرية في إعادة وزارة الخارجية[١]، وإقامة التمثيل القنصلي والدبلوماسي في الخارج[٢]. وفي ٥ أغسطس ١٩٢٥م صدر المرسوم بقانون الخاص بالنظام القنصلي، الذي حدد مرجعية إنشاء القنصليات وإلغائها، ودوائر اختصاصها، وفصل طريقة تعيين القناصل وعزلهم، وغير ذلك من الشئون المتعلقة بمهامهم[٣]. وعلى أثر ذلك صدر في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٥م المرسوم بقانون الخاص بوضع نظام للوظائف السياسية، والذي حدد قواعد التمثيل الدبلوماسي المصري في الخارج، ونص على ترتيب درجات الممثلين الدبلوماسيين[٤]. ووفقًا لهذين المرسومين، وما أُلحق بهما، جرى تنظيم بعثات التمثيل القنصلي والدبلوماسي المصري في الخارج.

(١) لقد واكب التفكير في إعلان الحماية البريطانية على مصر التخطيط لإلغاء أحد رموز السيادة الوطنية المصرية وهي نظارة الخارجية، وقد تم ذلك بالفعل بعد إعلان هذه الحماية في ١٨ ديسمبر ١٩١٤م، وتولى المندوب السامي البريطاني سلطات ناظر الخارجية، وتم ابلاغ الممثلين الأجانب في القاهرة بأن اتصالهم بالحكومة المصرية يجب أن يتم من خلال المندوب السامي البريطاني في العاصمة المصرية، وقد استمر الحال على ذلك حتى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م. عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م، ج١، ص ص٣٠-٣١. يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، د. ط، ١٩٧٥. ص ص١٩٠، ١٩١، ٢٣٩.

(٢) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة ١٩١٩، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م، ج١، ص ص٦١، ٧١، ٧٢. الأهرام: العدد (١٣٦٩٥)، بتاريخ ١٦ مارس ١٩٢٢م، ص٢.

(٣) الوقائع: العدد (٧٨)، بتاريخ ٢٣ محرم سنة ١٣٤٤هـ (١٣ أغسطس ١٩٢٥م)، مرسوم بقانون خاص بالنظام القنصلي، ص ص١-٤.

(٤) صفاء شاكر: الخارجية المصرية ١٩٣٧-١٩٥٣، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، سلسلة مصر النهضة، العدد (٦٦)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، ص١٩.

وقد مثَّل اتحاد جنوب أفريقيا[١]؛ ميدانًا مهمًا من ميادين التمثيل المصري، وكان ذلك ناتجًا عن الأهمية الكبرى للاتحاد، سواء من الناحية الاستراتيجية والجغرافية حيث إنه يمثل المدخل الجنوبي للقارة الأفريقية، كما كان يعد أحد الجيوب الاستعمارية في هذه القارة، أو من الناحية السياسية نظرًا لتبنيه سياسة التفرقة العنصرية بين الأجناس كسياسة رسمية لحكومة البلاد، أو من الناحية الاقتصادية حيث انتاج العديد من المعادن المهمة مثل الذهب والماس والحديد واليورانيوم، أو من الناحية الدينية لوجود عدد لا بأس به من المسلمين في هذه البلاد، حرصت مصر على نشر الثقافة العربية الإسلامية بينهم وتنشئة أبنائهم نشأة إسلامية صحيحة، أو حتى من الناحية القومية، حيث كان اتحاد جنوب أفريقيا يعد المركز الثاني للدعاية الصهيونية، نتيجة وجود جالية يهودية كبيرة في هذه البلاد.

(١) يشغل اتحاد جنوب أفريقيا (جمهورية جنوب أفريقيا حاليًا) الطرف الجنوبي للقارة الأفريقية، ويطل على المحيط الهندي من الشرق والجنوب الشرقي، كما يطل على المحيط الأطلنطي من الغرب والجنوب الغربي، وتحده شمالًا من الشرق إلى الغرب أربعة دول، هي: موزمبيق، روديسيا الجنوبية (جمهورية زيمبابوي حاليًا)، بتشوانالاند (جمهورية بتسوانا حاليًا)، وإقليم جنوب غرب أفريقيا (جمهورية ناميبيا حاليًا). وقد تكون الاتحاد من أربع مستعمرات بريطانية في جنوب أفريقيا، هي: الكاب، أورنج الحرة، الترانسفال، الناتال، تم ضمها بموجب دستور صدر بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٠م، وتألف منها اتحاد جنوب أفريقيا، وتم منحه الحكم الذاتي، لكنه ظل تابعًا للسيادة الاسمية البريطانية حتى تم إعلان الجمهورية في ٣١ مايو ١٩٦١م. محمد محي الدين رزق: أفريقيا وحوض النيل، مطبعة عطايا، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٣٤م، ص ص٧٣-٧٤. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ط، ج٢، ص ١٠٢.

-Leo Marquard: The Story OF South Africa, Faber and Faber Limited, London, 1973, p.220.

وفي هذا الميدان بدأ التمثيل القنصلي المصري منذ عام ١٩٤٢م، وذلك بإنشاء القنصلية المصرية العامة بالكاب[١]، ثم رأت مصر رفع درجة تمثيلها في الاتحاد إلى التمثيل الدبلوماسي، وتم ذلك بافتتاح المفوضية المصرية في مدينة بريتوريا[٢] أواخر عام ١٩٤٩م، لكن لم يأتِ عام ١٩٦١م إلا وقد كانت مصر قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد، وأنهت تمثيلها في هذه البلاد، استجابة لقرارات دولية، وتطبيقًا لمبادئ قومية، ومناهضة لممارسات تتنافى مع الكرامة الإنسانية. وانطلاقًا من ذلك يهدف هذا البحث إلى الوقوف على نشأة التمثيل القنصلي والدبلوماسي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا، والتطورات التي مر بها، مع بيان دور البعثات المصرية في الاتحاد في تنفيذ سياسة مصر الخارجية.

والله من وراء القصد

---

(١) الكاب: واحدة من المقاطعات الأربع التي تكون منها اتحاد جنوب أفريقيا منذ عام ١٩١٠م، تقع في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد، وتبلغ مساحتها ٦٦٠،٧٨٠ كم٢، وتمثل ٥٤% من مساحة البلاد، وعاصمتها مدينة كيب تاون، الواقعة في الجنوب الغربي من المقاطعة على بعد ٥٠ كم شمال رأس الرجاء الصالح، وقد اشتهرت هذه المدينة باسم المقاطعة فيذكرها الكثيرون باسم مدينة الكاب، وهي العاصمة البرلمانية لاتحاد جنوب أفريقيا حيث إنها مقر البرلمان وتنتقل إليها الحكومة مدة انعقاد الدورة البرلمانية في كل عام. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٣٨١١٧-٠٠٧٨): اقتراح إنشاء تمثيل سياسي مع اتحاد جنوب أفريقيا، فيلم ٢٠٥، محفظة رقم ٣٩٦، ملف رقم٤، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٤٨م، ص١. ساطع محلي: إفريقيا جنوب الصحراء، مطبعة ابن حيان، دمشق، د. ط، ١٩٨٢م، ١٢٠.

(٢) مدينة بريتوريا: تقع في الجزء الشمالي الشرقي من جنوب أفريقيا، وكانت عاصمة مقاطعة الترانسفال ثم أصبحت العاصمة السياسية لاتحاد جنوب أفريقيا بعد تكوينه عام ١٩١٠م، وتبلغ مساحتها ٦٨٧ كم٢، وتمثل إحدى المراكز التجارية والصناعية المهمة في جنوب أفريقيا. حسام الدين إبراهيم عثمان: موسوعة دول العالم، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص٤٥.

المحور الأول

التمثيل القنصلي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا ١٩٤٢-١٩٤٩

أدركت السلطات المصرية الأهمية الدولية لاتحاد جنوب أفريقيا، فسعت لإنشاء تمثيل مصري في هذه البلاد، وقد تمثلت الخطوة الأولى في هذا السبيل في نشأة التمثيل القنصلي المصري في الاتحاد، وذلك بإنشاء القنصلية المصرية العامة بمدينة الكاب، والتي أسهمت بدور فعال في تنفيذ سياسة مصر الخارجية، ويمكن توضيح ذلك من خلال:

أولًا: نشأة التمثيل القنصلي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا.

شهد مطلع العقد الخامس من القرن العشرين عدة محاولات مصرية لإنشاء بعثة تجارية أو قنصلية لمصر في اتحاد جنوب أفريقيا، فقد اقترح قسم الشئون التجارية بوزارة الخارجية المصرية في عام ١٩٤٠م إيفاد مندوب تجاري لمصر بالاتحاد، لكن صُرف النظر عن هذا الاقتراح بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م)، وتعطل الحركة التجارية الدولية، وتم الاكتفاء بتوسيط السفارة المصرية في لندن باستيراد ما تحتاجه مصر من واردات هذه البلاد؛ وذلك نظرًا لوجود مندوب دائم عن حكومة الاتحاد بالعاصمة البريطانية[١].

ثم تجدد هذا السعي المصري بعد أن أرسلت حكومة اتحاد جنوب أفريقيا مذكرة إلى الحكومة المصرية في أول نوفمبر ١٩٤١م، تطلب الموافقة على إنشاء قنصلية للاتحاد بالقاهرة[٢]، وعند دراسة هذه المذكرة بوزارة الخارجية المصرية

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٣٨٢٠١-٠٠٧٨): اقتراح انشاء قنصلية لمصر باتحاد جنوب أفريقيا، فيلم رقم ٢٠٧، محفظة رقم ٤٠٠، ملف رقم ١، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، قسم الشئون التجارية، مذكرة عن إنشاء قنصلية مصرية في جنوب أفريقيا، بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٤١م، ص١.

(٢) جاءت مذكرة حكومة اتحاد جنوب أفريقيا كخطوة جديدة في سبيل توطيد العلاقات بين طرفي القارة الأفريقية الجنوبي والشمالي، وجاءت وليدة فكرة كانت تجول منذ حين في =

أشار « صليب سامي باشا» وزير الخارجية (١٩٤١-١٩٤٢م) ببحث إمكان إنشاء قنصلية مصرية في اتحاد جنوب أفريقيا، ولهذا قامت إدارة الشئون السياسية والتجارية بوزارة الخارجية بإعداد مذكرة بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٤١م، سجلت في مستهلها نبذة تاريخية عن تكوين اتحاد جنوب أفريقيا، وأهم مدنه، وموانيه، وسكانه، ثم أشارت إلى المركز الاقتصادي للاتحاد، موضحة أهم منتجاته الزراعية والمعدنية، كما أوضحت المذكرة حجم التجارة الخارجية لاتحاد جنوب أفريقيا، مبينة صادراته وارداته، كذلك أشارت إلى العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد خلال المدة ١٩٣٨-١٩٤٠م(١).

وقد خلصت إدارة الشئون السياسية والتجارية من هذه المذكرة إلى أن واردات الاتحاد تدخل ضمن الواردات المصرية، وأن حركة التبادل التجاري بين البلدين يسيرة لا تذكر، وأن الميزان التجاري بينهما كان في صالح مصر خلال عامي ١٩٣٨-١٩٣٩م بنحو ١٩،١١٢ جنيهًا مصريًا، بينما أنه قد مال عنها في عام ١٩٤٠م بحوالي ٢٧,٠٠٠ جنيه مصري، وبينت الإدارة أن ضعف العلاقات التجارية بين مصر واتحاد جنوب أفريقيا، يرجع إلى قلة وسائل الشحن، وتماثل الإنتاج في البلدين، ونتيجة لذلك ذكر وكيل وزارة الخارجية أن الصلات التجارية بين الدولتين لا تبرر إنشاء تمثيل قنصلي لمصر في الاتحاد، وأنه ليست هناك اعتبارات أخرى تبرر ذلك، تشبه الاعتبارات التي دعت حكومة اتحاد

=

خواطر المسئولين الرسميين في الاتحاد، وفي هذا الصدد أشارت صحيفة « الأهرام» المصرية إلى أن صحيفة « صنداي» التي تصدر في مدينة جوهانسبرج، وذات النفوذ القوي والانتشار الواسع خارج اتحاد جنوب أفريقيا، كانت قد عقدت فصلًا رئيسًا عام ١٩٣٨م لفتت فيه الأنظار إلى ضرورة توثيق الروابط مع القاهرة. الأهرام: العدد (٢٠٥٣٩)، بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٤١م، ص٤.

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٠٧٨-٠٣٨٢٠١)، مصدر سابق، ص ص٣-٥.

جنوب أفريقيا إلى إنشاء قنصلية لها بالقاهرة، واقترح تأجيل فكرة إنشاء قنصلية مصرية في الاتحاد، حتى يستجد ما يدعو إلى تعديل هذا الموقف(١).

وسرعان ما توفرت في عام ١٩٤٢م عدة عوامل أسهمت في تغيير الموقف المصري، وشجعت وزارة الخارجية على السعي لإنشاء التمثيل القنصلي لمصر في اتحاد جنوب أفريقيا، ويأتي في مقدمتها المركز الممتاز الذي بلغه اتحاد جنوب أفريقيا بعد بضعة أعوام من نشوب الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد دخول إيطاليا الحرب، وما ترتب على ذلك من تحول جزء كبير من الحركة التجارية البحرية إلى طريق رأس الرجاء الصالح ومرورها بمدينة الكاب، وفي هذا الصدد تحدث «حسن نشأت» سفير مصر في لندن، إلى « مصطفى النحاس» رئيس الوزراء ووزير الخارجية (٢)، في ٤ مايو ١٩٤٢م، فذكر أن اتحاد جنوب أفريقيا قد وصل إلى درجة متقدمة، سواء كمركز للإنتاج الصناعي أو كنقطة حيوية في طريق المواصلات العالمية البحرية والجوية، واقترح اتخاذ الإجراءات العملية لإنشاء قنصلية مصرية في الاتحاد؛ تحقيقًا للفائدة التي يمكن أن تجنيها مصر من ذلك، وكان لدى الوزارة موظفون من جميع الدرجات من الذين عادوا من الخارج على أثر قطع علاقات مصر الدبلوماسية مع بعض الدول، فأصبح من الممكن الاستعانة ببعضهم في تدبير العدد اللازم لإنشاء القنصلية المذكورة، وقد أسهم ذلك في تأييد وزير الخارجية لاقتراح السفير المصري، وقرر عرض المسألة على رئاسة مجلس الوزراء(٣).

وتنفيذًا لذلك أعدت وزارة الخارجية مذكرة بتاريخ أول يونيو ١٩٤٢م

(١) المصدر نفسه، ص٢.

(٢) الوزارة الخامسة ٤ فبراير – ٢٦ مايو ١٩٤٢م. يونان لبيب رزق: مرجع سابق، ص٤٤٤.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٣٨٢٠١-٠٠٧٨)، مصدر سابق، وزارة الخارجية، مذكرة بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٤٢م، ص١. الأهرام: العدد(٢٠٧٠٧)، بتاريخ ٥ مايو ١٩٤٢م، ص٢.

للعرض على مجلس الوزراء، جاء بها: إن وزارة الخارجية ترى أنه من الخير لمصر أن تنشئ قنصلية عامة لها في اتحاد جنوب أفريقيا يكون مقرها مدينة الكاب؛ لتكون أداة صالحة لدراسة الانتاج والمحصولات الزراعية والمنتجات الصناعية، ولتقدم العون في استيراد المنتجات التي يتبين في مصر وجه الحاجة إليها سدًا لثغرة التموين التي كانت البلاد تشعر بوطئتها وقتئذ، ولتسهم في بذل المعونة للمصريين وللسفن المصرية في هذا المركز المهم من طرق المواصلات العالمية، وأضافت المذكرة أن إنشاء قنصلية لمصر في اتحاد جنوب أفريقيا يحقق مبدأ المعاملة بالمثل، إذ إن حكومة الاتحاد أنشأت قنصلية ترعى مصالحها في مصر(١)، وجاء في ختام المذكرة طلب موافقة مجلس الوزراء على إنشاء القنصلية(٢).

وفي ٧ يونيه ١٩٤٢م وافق مجلس الوزراء على إنشاء قنصلية لمصر في مدينة الكاب، على أن يشمل اختصاصها جميع أراضي اتحاد جنوب أفريقيا، وأن يمتد عملها إلى المحميات البريطانية المتاخمة للاتحاد، وكلف وزارة الخارجية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار(٣).

---

(١) قرر مجلس الوزراء المصري في جلسته المنعقدة في ١٥ نوفمبر ١٩٤١م، الموافقة على طلب حكومة اتحاد جنوب أفريقيا بإنشاء قنصلية عامة لها في القاهرة، فقامت حكومة الاتحاد بتعيين المستر « بازيل جونستون» كأول قنصل لها في مصر، والمستر « كورنليوس» وكيلًا له. الأهرام: العدد(٢٠٥٤٥)، بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤١م، ص٤.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٣٨٢٠١-٠٠٧٨)، مصدر سابق، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية والاقتصادية، قسم الإمبراطورية البريطانية وأمريكا، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، تحريرًا في أول يونيه بتاريخ ١٩٤٢م، ص ص١-٢.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار، ك. ش: (٠٥٥٢٥١-٠٠٧٥): جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم الأحد ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٦١هـ (٧ يونيو ١٩٤٢م)، ص٣.

ومن جانبها شرعت الإدارات المختصة بوزارة الخارجية في تنفيذ قرار مجلس الوزراء بإنشاء قنصلية مصرية في مدينة الكاب، فقامت إدارة الشئون السياسية والاقتصادية بمخاطبة السفارة المصرية بلندن للحصول على موافقة حكومة اتحاد جنوب أفريقيا على إنشاء القنصلية المذكورة، ثم قامت هذه الإدارة بإرسال مذكرة إلى الإدارة المالية بتاريخ ٦ يوليو ١٩٤٢م، تحيطها علمًا بصدور قرار مجلس الوزراء بإنشاء قنصلية مصرية في اتحاد جنوب أفريقيا، موضحة أن المذكرة التي وافق عليها مجلس الوزراء قد تضمنت أن ذلك لن يقتضي إنشاء وظائف جديدة، حيث سيتم اختيار من يلزم لهذه القنصلية من بين رجال التمثيل المصري الذين عادوا إلى مصر بسبب الحرب، والذين « لا تزال » وظائفهم باقية بالميزانية، أما فيما يتعلق بمرتبات الاغتراب التي يستحقها الموظفون الذين سيلحقون بهذه القنصلية فقد بينت المذكرة أنه يمكن احتسابها خصمًا على الربط المقرر بالميزانية، ثم طلبت من الإدارة المالية بحث الحالة بالنسبة لما يلزم من النفقات الأخرى لهذه القنصلية، والاتصال بوزارة المالية لتوفير الاعتمادات اللازمة، مع الإشارة لما تضمنه قرار مجلس الوزراء بشأن اختيار الموظفين اللازمين للقنصلية(١). كما قامت الإدارة نفسها بإعداد مذكرة إلى الإدارة القنصلية بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٤٢م، تطلب فيها استصدار القرار الوزاري الخاص بتحديد دائرة اختصاص القنصلية المزمع إنشاؤها، والإفادة بذلك في أقرب وقت ممكن(٢).

وفي ١٥ سبتمبر ١٩٤٢م كُللت الجهود المصرية بالنجاح، ووافقت حكومة

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٣٨٢٠١-٠٠٧٨)، مصدر سابق، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والاقتصادية، مذكرة للإدارة المالية، بشأن إنشاء قنصليتين عامتين في مدينتي الكاب وليوبولدفيل، بتاريخ ٦ يوليو ١٩٤٢م، ص١.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والاقتصادية، مذكرة إلى الإدارة القنصلية، بشأن إنشاء قنصليتين عامتين في مدينتي الكاب وليوبولدفيل، بتاريخ ٣٠ يوليه ١٩٤٢م، ص١.

اتحاد جنوب أفريقيا على إنشاء القنصلية المصرية في مدينة الكاب، وأعربت هذه الحكومة عن بالغ سرورها بهذه الخطوة المصرية، وتطلعها لأن تكون مجرد نقطة البداية على طريق التمثيل الدبلوماسي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا، بما يعود بالنفع العظيم على العلاقات بين البلدين في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وعلى أثر ذلك صدر أمر ملكي بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٤٢م بتعيين « سامي أبو الفتوح» في وظيفة قنصل مصر العام بمدينة الكاب، ليكون أول قنصل مصري في اتحاد جنوب أفريقيا(١). وقد أعدت وزارة الخارجية خطاب شكر لحكومة الاتحاد بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٤٢م، تسلمه القنصل المصري العام ليقوم بتسليمه إلى رئيس حكومة الاتحاد(٢). وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٤٢م قرر مجلس الوزراء المصري الموافقة على فتح اعتماد إضافي قدره ٤٣٥٠ جنيهًا مصريًا في ميزانية وزارة الخارجية للسنة المالية ١٩٤٣/١٩٤٢م لتغطية المصروفات الخاصة بالقنصلية المصرية العامة بمدينة الكاب، بالإضافة إلى النفقات الخاصة بقنصلية أخرى قرر المجلس إنشاءها في مدينة ليوبولدفيل(٣).

وقد وصلت أول بعثة قنصلية مصرية إلى اتحاد جنوب أفريقيا في ٢٦

(١) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار، ك. ش: (٠٠٧٥-٠٥٥٣٦١): جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم الاثنين ٢١ ذو القعدة سنة ١٣٦١هـ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢م)، وزارة المالية، اللجنة المالية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٢م، ص٣.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٠٧٨-٠٣٨٢٠١)، مصدر سابق، وزارة الخارجية، مذكرة بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٤٢م.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار، ك. ش: (٠٠٧٥-٠٥٥٣٦١)، مصدر سابق، مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٣/١٩٤٢م. البلاغ: العدد (٦٤٦٦) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٤٢م، ص٢. الأهرام: العدد (٢٠٨٨٦) بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٤٢م، ص٢.

يناير عام ١٩٤٣م، وقابلتها السلطات الرسمية بالترحاب، وقد قام المارشال جان كريستيان سموتس Jan Christiaan Smuts[١] رئيس حكومة الاتحاد بمقابلة القنصل ونائبه، في بريتوريا يوم وصولهم « ومن غير سابق تحديد ميعاد»، فتحدث عن أوجه الشبه بين مصر وبلاده، وعن فائدة توثيق الروابط السياسية والاقتصادية بينهما، وأظهر استعداد حكومته للعمل على ما فيه تسهيل مهمة البعثة القنصلية المصرية [٢].

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد مدة وجيزة من عمل القنصلية المصرية بمدينة الكاب، تلقت كتابًا من المستر « أفيس» M.C. Avis قنصل استونيا[٣] العام

(١) جان كريستيان سموتس: عسكري ورجل دولة عنصري، ولد في ٢٤ مارس ١٨٧٠م، لعائلة غنية من المستعمرين الأوروبيين البيض في جنوب أفريقيا، وكان والده هولنديًا، وكانت عائلته تمتلك مزرعة كبيرة في جنوب أفريقيا، لكنه لم يكن مهتمًا بالزراعة، أو إدارة شئون المزرعة، فاتجه إلى دراسة القانون في جامعة كمبردج بإنجلترا، ثم عاد إلى جنوب أفريقيا لينضم إلى قواتها العسكرية التي فتحت أمامه الباب لممارسة السياسة، حيث شارك في حرب البوير، وأسهم في تأسيس اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠م، وتولى وزارة الدفاع في حكومة بوتا (١٩١٠-١٩١٩م)، إضافة إلى وزارتي الداخلية والمناجم (١٩١٠-١٩١٢)، ووزارة المال (١٩١٢-١٩١٣)، وقد اشتهر بولائه لبريطانيا، واستخدام الجيش والنفي الجماعي ضد عمال المناجم، ثم تولى رئاسة وزارة الاتحاد خلال المدة (١٩١٩-١٩٢٤م)، ثم فيما بين عامي (١٩٣٩-١٩٤٨م)، وتوفي في ١١سبتمبر ١٩٥٠م. عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ج٣، ص ص٢٣٧-٢٣٨.

- Eric A. Walker: A History of South Africa, Longmans, Green and co, London, 1941, p.536.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم ٤: التقارير السياسية للقنصلية المصرية بالكاب عن جنوب أفريقيا ١٩٤٤-١٩٥٤، وزارة الخارجية، تقرير من القنصل المصري بمدينة الكاب إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٤٥م، ص١.

(٣) إستونيا: دولة أوروبية تقع في منطقة البلطيق بشمال اوروبا، يحدها من الشمال خليج فنلندا، ومن الجنوب جمهورية لاتفيا، ومن الشرق روسيا وبحيرة بيبوس، ومن الغرب بحر =

بالاتحاد، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٤٣م، يرشح نفسه ليكون قنصلًا فخريًا لمصر بمدينة جوهانسبرج(١)، فطلبت القنصلية من وزارة الخارجية المصرية فحص هذا الموضوع، والإفادة برأي الوزارة تجاهه، مع الإشارة إلى أن هذا الطلب « سابق لأوانه على الأقل في الوقت الحاضر »(٢)، وأقرت الوزارة رأي القنصلية وأفادت في كتاب لها بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٤٣م، بأنها لا ترى « الآن» النظر في مثل هذه الطلبات(٣).

وعلى الرغم من رفض الطلب السابق إلا أنه كان باعثًا على توجيه أنظار أعضاء البعثة القنصلية المصرية في اتحاد جنوب أفريقيا إلى أهمية مدينة جوهانسبرج، والتفكير في نقل مركز القنصلية المصرية إليها، ففي أول نوفمبر

=

البلطيق، تتألف أراضي إستونيا من البر الرئيس الذي يشغل مساحة ٤٥،٢٢٧ كم٢، بالإضافة إلى عدد كبير من الجزر متفاوتة المساحة في بحر البلطيق، وقد وقعت إستونيا تحت سيطرة الدانمارك، والسويد، وألمانيا، وروسيا حتى تم إعلان الاستقلال عام ١٩١٨م، ونظامها جمهوري، وعاصمتها مدينة تالين، ولغتها الرسمية هي الإستونية، وهي إحدى دول الاتحاد الأوروبي، وإحدى الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلنطي. حسام الدين إبراهيم عثمان: مرجع سابق، ص٦٤.

(١) مدينة جوهانسبرج: هي أكبر مدن جنوب أفريقيا، وأكثرها من حيث الكثافة السكانية، وأشهرها من حيث النهضة الصناعية والحضارية، وأغناها في الثروة المعدنية، تبلغ مساحتها ١،٦٤٤ كم٢، كانت إحدى المدن التابعة لمقاطعة الترانسفال، ثم أصبحت عاصمة مقاطعة جوتنج منذ التنظيم الإداري لجمهورية جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤م. ميشيل أغيا: تاريخ الترانسفال، مؤسسة هنداوي، وندسور، د. ط، ٢٠٢٠م، ص ص٢٨-٣٠.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٢١٤٣٤-٠٠٧٨): جنوب أفريقيا التمثيل الخارجي، محفظة رقم ٤٧٨، ملف رقم١٢، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ مارس ١٩٤٣م، ص١١.

(٣) المصدر نفسه، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى القنصل مصر العام بمدينة الكاب، بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٤٣م، ص١٢.

١٩٤٤م اقترح قنصل مصر العام في مدينة الكاب على وزارة الخارجية المصرية، نقل مركز القنصلية العامة إلى مدينة جوهانسبرج، معللًا ذلك بأن المدينة الأخيرة هي العاصمة الاقتصادية للاتحاد، ووجود القنصلية بها يجعلها على اتصال قريب بالأوساط التجارية والمالية؛ لقرب تلك المدينة من بريتوريا العاصمة الإدارية للاتحاد ومقر حكومته، مما يتيح لأعضاء القنصلية فرصة الاتصال المباشر برجال الحكومة عامة ورجال وزارة الخارجية خاصة، وأضاف إلى ذلك أن موقع المدينة الجغرافي في وسط البلاد يسهل على ذوي الحاجات الاتصال بالقنصلية في الأمور التي تهمهم وبذلك يوفرون كثيرا من الوقت الذي يستغرقه تبادل المكاتبات مع مدينة الكاب الواقعة في الطرف الجنوبي الغربي الأقصى للبلاد، فأعدت الوزارة مذكرة بشأنه إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٤٣م، لكن قرر المجلس حفظ هذا الاقتراح نظرًا للظروف الحربية التي تمر بها دول العالم(١). ثم تجدد الاقتراح في عام ١٩٤٥م لكنه نال المصير نفسه(٢).

وخلال المدة ١٩٤٢-١٩٤٨م تعاقب على منصب قنصل مصر العام بمدينة الكاب اربعة قناصل، هم: سامي أبو الفتوح ١٩٤٢-١٩٤٥م، ثم صلاح الدين فاضل ١٩٤٥-١٩٤٧م، ثم عبد اللطيف محمد ١٩٤٧-١٩٤٨م، وأخيرًا شامل فتحي ١٩٤٨-١٩٤٩م(٣).

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم ٤: مصدر سابق، وزارة الخارجية، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء، بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٤٣م، ص٢. وزارة الخارجية، تقرير من القنصل المصري بمدينة الكاب إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٤٥م، ص٥.

(٢) نفسه.

(٣) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٤٩م، ص٢. البلاغ: العدد (٦٥١٤) بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٤٣م، ص٢. المصري: العدد (٣٩٩١) بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٤٨م، ص٤.

ثانيًا: دور القنصلية المصرية بالكاب في تنفيذ سياسة مصر الخارجية.

اضطلعت القنصلية المصرية بمدينة الكاب بدور مهم في تنفيذ سياسة مصر الخارجية خلال المدة ١٩٤٢– ١٩٤٩م، كما امتد دورها بعد ذلك حتى عام ١٩٥٨م، كما سيأتي بيانه في المحور الثاني، وكان في طليعة مهامها، نقل صورة واضحة عن الأحوال السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في اتحاد جنوب أفريقيا إلى السلطات المصرية، وإن الاطلاع على وثائق وزارة الخارجية المصرية المحفوظة بدار الوثائق القومية، ليبين مدى وفرة الوثائق الأصلية، والتقارير الوافية، والكتب الدورية، التي نتجت عن إنشاء التمثيل القنصلي لمصر في الاتحاد، وعن وجود القناصل المصريين في هذه البلاد، ففي الناحية السياسية تناولت هذه الوثائق التعريف بالأحزاب السياسية في اتحاد جنوب أفريقيا، وأهم مبادئها، والطوائف المنتمية لها، كما ألقت الضوء على سياسة التفرقة العنصرية في الاتحاد(١)، وجهود الأحزاب والحكومات لتنفيذها، وتثبيت أركانها، وتوسيع

(١) سياسة التفرقة العنصرية: في ظل التعدد العرقي الذي ساد بين السكان في اتحاد جنوب أفريقيا، من الوطنيين الأفارقة الذين يمثلون السكان الأصليين للبلاد وهم غالبية سكان الاتحاد، ثم الأوروبيين البيض، وكذلك الملونين من الهنود والملايو وبعض الجاليات العربية، عمدت حكومة الاتحاد إلى تطبيق النظم العنصرية على سكان البلاد، وذلك من خلال تبنيها لبرنامج يقضي بالحفاظ على نقاء الجنس الأبيض مع ضمان امتيازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عن طريق إصدار التشريعات اللازمة لذلك، ويشير المؤرخ الأفريقي « كي زيربو» Ki Zerbo إلى أن حكومة جنوب أفريقيا قد تبنت هذه السياسة التي عُرفت ب «الابارتهايد – Apartheid» أي الفصل العنصري، بهدف خلق إطار قانوني يحافظ على الهيمنة الاقتصادية والسياسية للأقلية البيضاء ذات الأصول الأوروبية، وذلك من خلال عزل كل جنس وكل قبيلة في المنطقة المخصصة لها، وفصل البيض عن السود بصورة جذرية، وقد حكمت الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا بهذا النظام حتى تم إلغاؤه رسميًا عام ١٩٩٣م. جوزيف – كي– زيربو: تاريخ أفريقيا السوداء، ترجمة: يوسف شلب الشام، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، د. =

دائرة تطبيقها، ودور سكان البلاد الأصليين في مواجهة هذه السياسة البغيضة، وموقف المجتمع الدولي منها. وفي الناحية الاقتصادية أوضحت هذه الوثائق قطاعات الإنتاج في الاتحاد من الصناعة والزراعة والتعدين، والاستثمارات المالية، والخدمات العامة. وفي الناحية الاجتماعية بينت طوائف السكان والعناصر التي يتكون منها المجتمع الجنوب أفريقي. ومن الناحية الثقافية تناولت اللغات والتعليم والصحافة والإعلام وغيرها(١).

كذلك عمل القناصل المصريون على الدعاية لمصر في اتحاد جنوب أفريقيا، وتصويب ما انتشر في هذه البلاد من الأخطاء والشائعات عن مصر والمصريين، فعند وصول أول بعثة قنصلية مصرية إلى الاتحاد كان عهد معركة العلمين(٢) لا يزال قريبا وقتئذ، وكان حديث القوم يدور حولها وحول موقف مصر من الحرب بصفة عامة، وهو موقف كان غامضا عليهم لا يفهمونه على حقيقته،

=

ط، ١٩٩٤م، القسم الثاني، ص٧٤٩. أمين إسبر: إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، دار دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص ص ٥٩-٦٠.

-Alex Thomson: U.S. Foreign Policy Towards Apartheid South Africa, 1948–1994, conflict of interests, Palgrave Macmillan, First published, New York, 2008, p.12.

(١) ينظر: دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٣، ملفات ١-١٣. محفظة رقم ٨٤، ملفات ١- ١٠.

(٢) معركة العلمين: هي معركة عسكرية من أهم المعارك خلال الحرب العالمية الثانية، وقعت بين قوات الحلفاء بقيادة القائد البريطاني مونتجمري، وقوات المحور بقيادة القائد الألماني إرفين رومل، في منطقة العلمين على بعد مائة وثمانية وعشرين كيلو متر غرب مدينة الإسكندرية، واستمرت عدة أيام بداية من ٢٣ أكتوبر ١٩٤٢م حتى ٤ نوفمبر من العام نفسه، وشهدت المعركة انتصار حاسمًا للحلفاء ومثلت نقطة تحول في ميادين الحرب. عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية، مصدر سابق، ص ص١٣٢-١٣٤.

فكان من أوائل واجبات القنصلية شرح هذا الموقف وظروفه وملابساته، مع بيان ما قامت به مصر من تنفيذ ما التزمت به بمقتضى محالفتها مع بريطانيا، وسرد ما قدمته من مساعدات كان لها أثرها في إحراز النصر الذي تم في شمال أفريقيا. كذلك واجهت القنصلية واجب تصحيح الكثير من الأخطاء التي كان يذيعها الجنود العائدون من مصر، وهي أخطاء ترجع إلى عدم فهمهم للحياة المصرية من جانبها السليم، وكان يزيد عملها صعوبة من هذه الوجهة ما اشتهر عن أهل الاتحاد من عدم الاهتمام بما يجري خارج بلادهم(١).

ثم واجهت القنصلية جزءًا دقيقًا من عملها، وهو منح التأشيرات اللازمة لعدد كبير من رجال الحرب العسكريين والمدنيين والفنيين الذين تقضي الظروف الحربية دخولهم أو مرورهم بالأراضي المصرية، وقد عملت القنصلية على التسهيل لهم والتوفيق بين السرعة التي تقتضيها ظروف سفرهم، وهي لا تحتمل التأخير، وبين الإجراءات التي تتطلبها التعليمات العامة الخاصة بمنح التأشيرات(٢).

كذلك طرقت القنصلية موضوع العلاقات التجارية بين مصر واتحاد جنوب أفريقيا، وبحثت جميع احتمالاتها سواء في وقت الحرب أو السلم، فبينت أن التبادل التجاري كان موقوفا في وقت الحرب بسبب عدم توافر الأمكنة اللازمة للشحن في البواخر من جهة، ونظرا للقيود المفروضة على التصدير والاستيراد في كل من البلدين من جهة أخرى. كذلك تبين أنه ليس من المنتظر أن تزدهر

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم ٤، مصدر سابق، وزارة الخارجية، تقرير من القنصل المصري بمدينة الكاب إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٤٥م، ص١.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٤٩م، ص٢.

حركة التجارة بين البلدين في وقت السلم، إذ إنهما يستوردان من الخارج نفس الحاجيات، فالاتحاد يستورد العربات والآلات والحديد والملابس القطنية، والملابس الجاهزة، والمواد الغذائية والبترول، والخشب والمواد الكميائية. أما الصناعات الجديدة التي نشأت في الاتحاد في مدة الحرب فأغلبها من الصناعات الثقيلة الخاصة بإعداد أسلحة الحرب من تانكات ومدافع وأسلحة صغيرة، وما عداها من الصناعات لا ينتظر لها دوام في وقت السلم لعدم مقدرتها على مقاومة منافسة المصنوعات البريطانية والأمريكية التي ستغمر الأسواق، يضاف إلى ذلك أن مستوى الأجور في الاتحاد عال مما يرفع أسعار الإنتاج(١).

وقد بينت القنصلية أنه يمكن لمصر أن تستورد من الاتحاد الفحم، والفواكه التي يساعد اختلاف الفصول في البلدين على تبادلها، والفواكه المحفوظة، وبعض أنواع السجائر التي تصنع من الدخان المزروع في الاتحاد وفي روديسيا، أما مصر فيمكنها أن تصدر للاتحاد محصولها الأول وهو القطن، حيث إن حكومة الاتحاد كانت تبحث مشروع إنشاء صناعة نسيج القطن في البلاد، يقضي ببناء مصنع به ٦٠ ألف مغزل، وألفا نول يشتغل عليها ثلاثة ألاف عامل، ينتجون سنويًا ٥٠ مليون ياردة من القماش، وقد صرح وزير التقدم الصناعي بأنه عند تنفيذ المشروع سيستورد الاتحاد القطن من البلاد الأفريقية الأخرى التي تزرع فيها الأنواع ذات الجودة العالية(٢).

ورغبة في تنشيط التبادل التجاري بين مصر واتحاد جنوب أفريقيا، عمدت القنصلية المصرية بمدينة الكاب إلى تعريف الجمهور بما وصلت إليه الصناعة المصرية من تقدم، فأقامت قسمًا مصريًا في معرض عام أقيم بمدينة جوهانسبرج عرضت به نماذج من كل فروع الصناعة المصرية، كانت وزارتا التجارة

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، تقرير من القنصل المصري بمدينة الكاب إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٤٥م، ص١. ص ص١-٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢.

والصناعة، والمعارف العمومية قد قامت بإرسالها إلى القنصلية، وقد حقق هذا القسم نجاحًا كبيرًا وأبدى الجميع دهشتهم من أن مصر بلغت هذه الدرجة من الرقي في صناعتها(١).

كما درست القنصلية حركة الملاحة بين مصر والاتحاد فأوضحت أنها غير كبيرة، وعللت ذلك بأن الشاطئ الشرقي للقارة الأفريقية لا يتمتع بخطوط الملاحة المتعددة المنتظمة التي يتمتع بها شاطئها الغربي، وبينت أنه ليست هناك بواخر تابعة للاتحاد تمر بالموانئ المصرية إلا في مدد متباعدة، ومن الجهة المصرية ترسل شركة ملاحة الإسكندرية(٢) بعض بواخرها إلى موانئ الاتحاد بين الوقت والآخر، أما الاتصال الجوي بين البلدين فإنه كان يتم بواسطة خط منتظم للقوارب الطائرة تشغله شركة Pritisher Pairwise wepeth، ومعظم حركة النقل عليه خاصة بالعسكريين، وأضافت أنه قد تقرر في أواخر عام ١٩٤٤م إنشاء خط للطيران بين مدينتي جوهانسبرج ولندن يمر بالأراضي المصرية(٣).

(١) المصدر نفسه، ص ص٢-٣.

(٢) شركة ملاحة الإسكندرية: شركة مساهمة مصرية، تكونت في ١٨ مارس ١٩٣١م، وتعد هذه الشركة باكورة شركات الملاحة المصرية، تأسست برأس مال قدره ٢٠٠ ألف جنيه زيد إلى ٥٠٠ ألف جنيه سنة ١٩٥٢م، ثم إلى ٧٥٠ ألف جنيه في عام ١٩٥٣م، وكانت هذه الشركة في بداية نشأتها تمتلك ثلاث سفن، هي: « نجمة أسوان» و« نجمة الأقصر» و« نجمة السويس»، وكانت تمارس نشاطها على ثلاثة خطوط ملاحية رئيسة تربط الموانئ المصرية بالموانئ البريطانية، وموانئ البحر الأبيض المتوسط، وموانئ البحر الأحمر، والخليج العربي، وموانئ الهند وباكستان. الجمهورية العربية المتحدة: وزارة النقل في سبعة عشر عاما ١٩٥٢- ١٩٦٩م، مطابع سكك حديد مصر، القاهرة، د. ط، ١٩٧٠م، ص٢٠.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم ٤، مصدر سابق، وزارة الخارجية، تقرير من القنصل المصري بمدينة الكاب إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٤٥م، ص٣.

كما درجت القنصلية المصرية في مدينة الكاب منذ إنشائها على سياسة المؤازرة والعطف على مسلمي اتحاد جنوب أفريقيا، من الملايو وكانوا يقدرون في عام ١٩٤٩م بنحو أربعين ألفا ومعظمهم يقيمون في مدينة الكاب، ومن الهنود ويقدرون بحوالي ستين ألفا وغالبيتهم في مدينة دربان Durban بمقاطعة الناتال(١)، وقد اتصلت القنصلية بزعمائهم، وكان القناصل المصريون يجاملونهم بزياراتهم لهم، وبمشاركتهم في الأعياد الدينية، وبالصلاة معهم في مساجدهم التي بلغ عددها في منطقة الكاب وحدها عام ١٩٤٥م خمسة عشر مسجدا، وكان للقناصل المصريين الفضل في العمل على تعليم أبنائهم في الأزهر الشريف بالمجان، وإمداد مدارسهم بالكتب وبالمساعدات المالية، وبتسهيل سفر حجاجهم إلى الحجاز، ونشر الثقافة العربية والإسلامية بينهم، وكذلك التوسط لدى الحكومة المصرية لمنح مدرستهم الإسلامية الوحيدة في مدينة الكاب مساعدة مالية لإنشاء قسم ثانوي بها، ولتكميل مسجدها القائم بجوارها، ونتيجة لذلك كان مسلمو الاتحاد يكنون لمصر الحب والإخلاص، ويعتبرونها وطنهم الروحي، ويبالغون في تكريم ممثليها في الاتحاد فيستقبلونهم استقبالا شعبيا عند قدومهم، ويطلبون إليهم افتتاح مدارسهم ومساجدهم ورئاسة حفلاتهم الدينية، حتى إنهم أقاموا دورة في الألعاب الرياضية في بريتوريا عام ١٩٤٩م لنيل كأس الملك فاروق الفضي(٢).

(١) مدينة دربان: تقع مدينة دربان في مقاطعة الناتال بجنوب أفريقيا، وهي ثالث أكبر مدينة من حيث عدد السكان في البلاد، وأكبر مدن مقاطعة الناتال، ويعد ميناء دربان الميناء الرئيس في المنطقة الشرقية في جنوب أفريقيا على المحيط الهندي، وتبلغ مساحة المدينة ٢،٢٩٢ كم٢، ويوجد بها جامعة دربان، وتعد هذه المدينة المركز الرئيس للمسلمين في جنوب أفريقيا. حسام الدين إبراهيم عثمان: مرجع سابق، ص٩٦.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم ٤، مصدر سابق، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩م، بشأن: تقرير عن الحالة العامة في اتحاد جنوب أفريقيا، ص ص٣-٤.

كذلك كان من المهام الجليلة التي حملتها بعثات التمثيل القنصلي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا، مواجهة الدعاية الصهيونية في هذا الجزء المهم من القارة الأفريقية، فقد نوهت تقارير القناصل المصريين عن وجود جالية يهودية في اتحاد جنوب أفريقيا يقدر عددها بمائة ألف نسمة عام ١٩٤٥م، وبينت أن اتحاد جنوب أفريقيا يعد المركز الثاني للصهيونية في العالم، وأوضحت تغلغل نفوذ اليهود في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد عمدت القنصلية المصرية في مدينة الكاب إلى التعريف بأهم المنظمات اليهودية والصهيونية في اتحاد جنوب أفريقيا، ومراقبة نشاطهم في مختلف المجالات، وإلقاء المحاضرات، وتنظيم المناظرات والمصارحات، وعقد الندوات لتفنيد أكاذيب اليهود، وللدفاع عن القضية الفلسطينية، وتوزيع المستندات والوثائق والمراجع الكافية لتعزيز موقف العرب، وتقديم فكرة صادقة عن رأي الجامعة العربية تجاه هذه القضية(١). كما اتجهت القنصلية إلى نشر الدعاية المضادة للصهيونية بين المسلمين في اتحاد جنوب أفريقيا، والاعتماد عليهم في توسيع نطاق هذه الدعاية بين سكان الاتحاد بشكل عام، وقد أفادت القنصلية في كتاب إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٤٩م، أن مسلمي الاتحاد قدموا إليها مبلغ ١١٢٢ جنيهًا استرلينيًا لإرساله كدفعة أولى إلى منكوبي فلسطين، وأنهم في صدد إرسال مبلغ ألف جنيه أخرى إلى رئيس الحكومة المصرية للغرض نفسه(٢).

ويتضح من خلال هذه الأعمال التي قامت بها القنصلية المصرية بمدينة الكاب، مدى نجاح الخطوة التي اتخذتها وزارة الخارجية المصرية بإنشاء التمثيل

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٤٦م.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٤٩م، ص١.

القنصلي لمصر في اتحاد جنوب أفريقيا، وأن هذه الخطوة قد آتت أُكلها، وحققت أهدافها، وجنت مصر من ورائها كمًا من الفوائد المتعددة في النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية، وكان ذلك دافعًا لوزارة الخارجية المصرية إلى اتخاذ خطوة جديدة في ميدان التمثيل المصري في اتحاد جنوب أفريقيا، وذلك من خلال رفع درجته إلى التمثيل الدبلوماسي، كما سيتضح من المحور التالي.

المحور الثاني

رفع درجة التمثيل المصري في الاتحاد إلى التمثيل الدبلوماسي ١٩٤٢-١٩٦١

تتمثل المرحلة الثانية من مراحل تطور التمثيل المصري في اتحاد جنوب أفريقيا خلال المدة ١٩٤٢-١٩٦١م، في رفع درجة هذا التمثيل إلى الدرجة الدبلوماسية، وذلك بافتتاح المفوضية المصرية في مدينة بريتوريا، ويختص هذا المحور ببيان الأسباب والدوافع التي أدت إلى هذا التطور، والإجراءات والخطوات التي اتخذتها السلطات المصرية لتنفيذه، والمتطلبات التي اقتضتها ظروف تحقيقه، مع الإشارة إلى وضع القنصلية المصرية بمدينة الكاب، وكذلك اقتراح رفع درجة المفوضية المصرية في بريتوريا إلى سفارة، وأخيرًا الوقوف على دور المفوضية والقنصلية في تنفيذ سياسة مصر الخارجية، ويمكن توضيح ذلك من خلال:

أولًا: عوامل رفع درجة التمثيل المصري في اتحاد جنوب أفريقيا.

اقترحت القنصلية المصرية بمدينة الكاب خلال العديد من المناسبات فيما بين عامي ١٩٤٥-١٩٤٨م، رفع درجة التمثيل المصري في اتحاد جنوب أفريقيا، وإنشاء مفوضية مصرية في مدينة بريتوريا، داعمة ذلك بعدد من المبررات، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

١- مصالح مصر في القارة الأفريقية.

أشارت القنصلية إلى ضرورة انتباه مصر إلى مصالحها في القارة الأفريقية، وما لها من كيان حيوي في السودان المتاخم للمستعمرات البريطانية والبرتغالية في شرق أفريقيا، مثل: أوغندا، والكونغو، وكينيا، وغيرها(١).

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٠٧٨-٠٣٨١١٧)، مصدر سابق، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٧م، ص١.

٢- اهتمام حكومة الاتحاد بالعلاقات الدبلوماسية مع مصر.

أظهرت حكومة اتحاد جنوب أفريقيا اهتمامًا ملحوظًا بالعلاقات الدبلوماسية بين مصر والاتحاد، وقد صرح المارشال سموتس في لقاء مع «صلاح الدين فاضل» قنصل مصر العام في مدينة الكاب في يوليو ١٩٤٥م، أن حكومته تنتظر رفع درجة التمثيل المصري في الاتحاد إلى التمثيل الدبلوماسي، وأنها تتمنى أن يكون مركز البعثة المصرية الرئيس في مدينة بريتوريا بدلًا من الكاب(١). ثم قامت حكومة الاتحاد في مارس ١٩٤٦م برفع درجة تمثيلها في مصر إلى الدرجة الدبلوماسية، فحولت قنصليتها في القاهرة إلى مفوضية، وعينت على رأسها قائمًا بالأعمال، وألحقت بها ملحقًا تجاريًا، وقدم سكرتير وزارة الخارجية في الاتحاد اعتذارًا لقنصل مصر في مدينة الكاب في أول يوليو ١٩٤٧م، عن عدم إرسال وزير قائم بذاته لرئاسة البعثة الدبلوماسية للاتحاد في مصر؛ لعدم وجود من يصلح في ذلك الوقت لهذه المهمة، وأوضح حرص بلاده على تعيين وزير مفوض لها في القاهرة(٢).

وفي الصدد نفسه أوضح القنصل المصري أن رئيس تحرير إحدى كبريات الصحف الرسمية في الاتحاد قد أكد له اهتمام الحكومة بالعلاقات الدبلوماسية مع مصر(٣). وبعد إجراء الانتخابات العامة في الاتحاد لعام

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية: أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم٤، مصدر سابق، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤٧م، ص٣.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٣٨١١٧-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٧م، ص ص١-٢.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية: أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ =

١٩٤٨م، وفوز الحزب الوطني بأغلبية مقاعد البرلمان، وتوليه حكم البلاد، صرح الدكتور « دانيال فرانسوا مالان» رئيس حكومة الاتحاد (١٩٤٨-١٩٥٤م) للقنصل المصري أنه يسره أن تنشئ مصر مفوضية في اتحاد جنوب أفريقيا لتوثيق العلاقات الطيبة بين البلدين(١).

٣- المكانة الدولية لاتحاد جنوب أفريقيا.

أشار قنصل مصر العام بمدينة الكاب في كتاب إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٧م، إلى التقدم المستمر في اتحاد جنوب أفريقيا، وزيادة مكانته الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث إن اشتراكه في هذه الحرب بجانب بريطانيا قد منحه صوتًا مسموعًا في رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)، كما إن عضويته في هيئة الأمم المتحدة، واشتراكه في المنظمات الدولية قد أضفيا عليه أهمية لم تكن له من قبل، وأضاف: إن ما ينتظر للاتحاد من أن يقوم به من دور مهم في الشئون الأفريقية، وما قد يتأتى به « الغد» من تكوين حلف يجمع الدول الواقعة في النصف الجنوبي من القارة الأفريقية، واحتمال قوة الانفصاليين عن الامبراطورية البريطانية، يمثل أول الدوافع التي تحتم على مصر التفكير الجدي في رفع درجة تمثيلها في هذه البلاد(٢).

=

بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم٤، مصدر سابق، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، التقرير السابع عشر، مرفق بكتاب القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٤٧م، ص٦.

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٣٨١١٧-٠٠٧٨)، مصدر سابق، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٤٨م، ص ص١-٢.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٧م، ص١.

٤- النمو الاقتصادي في الاتحاد.

أشار الكتاب السابق إلى النمو الاقتصادي في الاتحاد، وتوسعه في انتاج العديد من المنتجات المعدنية والحاصلات الزراعية، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذه البلاد، مما يدل على الثقة الدولية في النمو الاقتصادي، وقد أوضح القنصل المصري أنه قد جرت عدة محادثات بينه وبين وزير التجارة في الاتحاد، أظهرت اهتمام الأخير بالعلاقات التجارية بين مصر وبلاده، وأن حكومة الاتحاد تفكر في إرسال بعثة تجارية إلى مصر لمفاوضة الحكومة المصرية في إنشاء خط مواصلات بحري بين مصر واتحاد جنوب أفريقيا(١).

٥- توسع التمثيل الدبلوماسي الدولي في الاتحاد.

اتجهت معظم الدول الأوروبية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى رفع تمثيلها في الاتحاد إلى الدرجة الدبلوماسية، فقامت كل من: السويد، والنرويج، والدانمارك، وبلجيكا، وهولندا، وفرنسا، وإيطاليا، واليونان، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية، بإنشاء مفوضيات لها في الاتحاد خلال عامي ١٩٤٥، ١٩٤٦م، وفي العام التالي قامت كل من: سويسرا، والأرجنتين، والبرازيل، باتخاذ الخطوة نفسها، كما قامت أسبانيا بإرسال قنصل عام إلى الاتحاد بدرجة وزير مفوض من الدرجة الأولى(٢).

٦- السعي لتوسيع نطاق الدعاية لمصر في الاتحاد.

كان من بين الأسباب التي استندت إليها القنصلية المصرية في مدينة الكاب في اقتراحها برفع درجة التمثيل المصري في الاتحاد، السعي لتوسيع نطاق الدعاية لمصر في الاتحاد، موضحة أنه رغم ما تبذله من جهد فوق الطاقة، فإن مركزها كقنصلية يعرقل كثيرًا من نشاطها ودعايتها، فالبلد حديث ويميل كثيرا إلى

(١) نفسه.

(٢) نفسه.

أن يزداد عدد الممثلين السياسيين فيه الذين يمنحون كل عناية على حساب القنصليات الموجودة إغراء للدول بفتح مفوضيات لها فيها، وأن هذه الخطوة تحقق لمصر نشر دعايتها في الاتحاد على نطاق أوسع(١).

وإدراكًا لأهمية هذه الأسباب والدوافع وواقعيتها، أيدت وزارة الخارجية اقتراحات القنصلية المصرية بمدينة الكاب بضرورة رفع درجة التمثيل المصري في اتحاد جنوب أفريقيا إلى التمثيل الدبلوماسي، وشرعت الوزارة في اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق هذه الخطوة، فقامت إدارة الشئون السياسية بإعداد مذكرة بشأن اقتراح إنشاء تمثيل دبلوماسي لمصر في اتحاد جنوب أفريقيا، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨م، أشارت في مستهلها إلى قرار مجلس الوزراء بإنشاء القنصلية المصرية في مدينة الكاب، والدور الذي قامت به القنصلية في تنفيذ سياسة مصر الخارجية، مبينة أن مجال العمل مفتوح أمامها في بلاد لم تكن تعلم عن مصر إلا النذر اليسر، وأن ذلك اليسير كان أكثره خاطئًا، ثم عددت المذكرة الأسباب التي ذكرتها القنصلية لتأييد اقتراحاتها برفع درجة التمثيل المصري في الاتحاد، وانتهت الإدارة السياسية إلى أنها تؤيد استبدال التمثيل القنصلي المصري في الاتحاد بتمثيل دبلوماسي يكون مركزه مدينة بريتوريا عاصمة الاتحاد الإدارية، وأن مزايا هذا الاستبدال ظاهرة، وأنه سيكون من أهم آثاره أن تتاح الفرصة لممثلي مصر السياسيين للاتصال المباشر بساسة البلاد والمسئولين فيها، وتوثيق علاقاتهم معهم، وهو ما لم يكن من طبيعة عمل الممثلين القنصليين. وفي ٢٦ سبتمبر ١٩٤٨م وافق « إبراهيم عبد الهادي باشا» وزير

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية: أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم٤، مصدر سابق، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، التقرير السابع عشر، مرفق بكتاب القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ أبريل ١٩٤٧م، ص٦.

الخارجية على ما جاء بهذه المذكرة، وقرر اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه [١].

وفي ٦ نوفمبر ١٩٤٨م أفاد وكيل وزارة الخارجية في كتاب إلى قنصل مصر العام بمدينة الكاب، أنه قد تقرر مبدئيًا الاستجابة لاقتراحات القنصلية، وأن الوزارة ستتقدم إلى البرلمان بطلب الاعتمادات اللازمة لإنشاء المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا، ثم طلب وكيل الوزارة من القنصل العام التمهيد لدى حكومة اتحاد جنوب أفريقيا للحصول على موافقتها على إنشاء المفوضية المصرية[٢].

وجاء رد قنصل مصر العام بمدينة الكاب بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٤٨م، مؤكدًا أن القنصلية قد شرعت في اتخاذ الإجراءات العملية للحصول على الموافقة المطلوبة لإنشاء المفوضية، وأضاف أنه لما كان لهذا القرار من الوزارة المصرية من نتائج عظيمة من كل الوجوه، خصوصًا لتعزيز مركز مصر في جنوب أفريقيا، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين، ورفع مكانة مصر الأدبية في هذه البلاد التي يسيطر عليها اليهود، فإنه يرجو أن تحاط هذه المسألة بالكتمان الشديد، حتى يتم الحصول على موافقة حكومة الاتحاد بدون أن يشعر اليهود بهذه الخطوة ويعملوا على إحباطها بطرقهم المعروفة، مما يضطر حكومة الاتحاد إلى الاعتذار بأن الوقت غير مناسب لإنشاء علاقات دبلوماسية، نظرًا لأنها رفضت الاعتراف بحكومة إسرائيل اعترافًا قانونيًا، ولكي لا يؤول مسلك حكومة الاتحاد إذا ما وافقت على إنشاء مفوضية لمصر بالاتحاد في ذلك

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٣٨٢٠١-٠٠٧٨)، مصدر سابق، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية، مذكرة باقتراح إنشاء تمثيل دبلوماسي لمصر في اتحاد جنوب أفريقيا، بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨م.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٣٨١١٧-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية، قسم بريطانيا وأمريكا، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى قنصل عام مصر بمدينة الكاب، بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٤٨م. المصري: العدد (٣٩٩١)، بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٤٨م، ص٤.

الوقت بأنه بمثابة إظهار لميلها للقضية العربية، في الوقت الذي صرح فيه رئيس الحكومة بأن بلاده تقف من الخلاف القائم بين العرب واليهود موقف الحياد التام(١).

وبمناسبة طلب الاعتمادات اللازمة من البرلمان لإنشاء المفوضية المصرية في مدينة بريتوريا، أشار القنصل المصري إلى عدد من المتطلبات الواجب توافرها في هذه المفوضية، ومنها:

١- أن يكون بالمفوضية مستشار تجاري.

٢- أن يكون بالمفوضية ملحق صحفي.

٣- أن يكون بالمفوضية ملحق ديني من خريجي كلية أصول الدين المتمكنين من اللغة الإنجليزية؛ لنشر الثقافة الإسلامية والعربية بين مسلمي الاتحاد الذين يعتبرون مصر وطنهم الأول، والذين هم في حاجة ماسة لمن يرشدهم إلى القواعد السليمة في الإسلام.

٤- أن يمتد اختصاص المفوضية المصرية في بريتوريا إلى إقليم أفريقيا الجنوبية الغربية، وروديسيا الشمالية، وروديسيا الجنوبية، وتنجانيقا وجزيرة موريشيوس، ومناطق الحماية البريطانية، وأفريقيا الشرقية البرتغالية.

٥- الإبقاء على المكاتب القائمة للقنصلية المصرية العامة بمدينة الكاب، حيث إن حكومة اتحاد جنوب أفريقيا تنتقل إلى مدينة الكاب لمدة سبعة أشهر في السنة، وهي مدة انعقاد البرلمان، وتنتقل معها البعثات الدبلوماسية، فتستخدم هذه المكاتب كمقر للمفوضية عند انتقالها للكاب، لاسيما أن إيجارها في ذلك

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٠٧٨-٠٣٨١١٧): مصدر سابق، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٤٨م، ص١.

الوقت وقدره ثلاثون جنيهًا لا يمكن مقارنتها بالإيجارات الجديدة، على أن يشرف على أعمال القنصلية المصرية بالكاب نائب قنصل.

٦- أن يبقى مسكن القنصل بمدينة الكاب لاستعمال الوزير المفوض أو القائم بالأعمال، لأن المساكن التي يمكن الحصول عليها في مدة انتقال الوزارة إلى الكاب تكون عادة إيجاراتها مضاعفة، ومن العسير وجود أماكن بالفنادق، وإن مما يحقق الصالح العام لمصر أن تقرر الوزارة شراء منزل للمفوضية في بريتوريا أو الكاب، وبذلك توفر الإيجار الذي تدفعه للمسكن، وقدره واحد وسبعون جنيهًا ونصف جنيه شهريًا.

٧- أن يكون رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية في اتحاد جنوب أفريقيا مسلمًا؛ نظرًا لما هو ملموس من اعتماد مسلمي الاتحاد على ممثل مصر في هذه البلاد، والتجائهم إليه في شئونهم الدينية والاجتماعية، فضلًا عن دعوتهم له في المناسبات والأعياد الإسلامية لرئاسة الحفلات الدينية باعتباره ممثلًا لأكبر دولة إسلامية.

٨- أن غلاء المعيشة في الاتحاد مرتفع جدًا، وما يصرف لموظفي القنصلية كبدل لغلاء المعيشة بواقع ٧٥% من المرتبات الإضافية لا يتناسب ومستوى المعيشة، وبذلك يجب تعديله إلى ١٥٠%[١].

على أثر ذلك قامت إدارة الشئون السياسية بوزارة الخارجية بإعداد مذكرة بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٤٨م بشأن المقترحات السابقة، وقد تضمنت الاعتراف بفائدة وجود ممثل تجاري بالمفوضية، لكنها أضافت أنه يحسن انتظار افتتاح المفوضية واستقرارها، وبعدها ينظر في أمر تعيين ملحق تجاري بها، أما الملحق الصحفي فقد رأت الإدارة أنه لا حاجة للمفوضية به، إذ إن الصحف في الاتحاد محدودة العدد ومن السهل على موظفي المفوضية السياسيين تتبع ما ينشر بها،

(١) المصدر نفسه، ص ص١-٢.

وفيما يتعلق بالملحق الديني فقد بينت المذكرة أن الظروف الاجتماعية السائدة في اتحاد جنوب أفريقيا لا تشجع على تنفيذ اقتراح تعيين الملحق الديني؛ حيث إن طبيعة عمله تفرض عليه الاتصال المستمر بمسلمي البلاد، وكلهم من الهنود أو الملونين ممن تنطبق عليهم القوانين العنصرية الصارمة، مما يجعل مركز الملحق في غاية الدقة والحرج، خصوصًا وأن مركز المصريين من هذه القوانين كان لا يزال غير واضح الحدود، واقترحت الإدارة السياسية في هذا الشأن، أنه ربما كان من الأنفع العمل على الحاق بعض الطلبة من مسلمي اتحاد جنوب أفريقيا بالأزهر الشريف، وهم يتولون بعد عودتهم مهمة إرشاد وتثقيف مواطنيهم، ثم يحل غيرهم محلهم، وهكذا دواليك(١).

وأوضحت المذكرة عدم وجود ما يمنع من تنفيذ الاقتراح الخاص بامتداد اختصاص المفوضية إلى الأراضي الأفريقية المتاخمة لاتحاد جنوب أفريقيا، لكن الوقت الأنسب لذلك يأتي بعد إنشاء المفوضية عند النظر في تحديد دائرة اختصاصها، كما وافقت الإدارة السياسية على الاقتراح الخاص بالإبقاء على مكاتب القنصلية العامة بالكاب، وكذلك اقتراح إبقاء مسكن القنصل بالكاب لاستعمال الوزير المفوض عند انتقاله من بريتوريا مع الحكومة إلى الكاب، وأيدت الإدارة ضرورة اختيار ممثل مصر الدبلوماسي في الاتحاد من المسلمين، وبينت أن مسألة طلب رفع إعانة الغلاء بوجه عام هي قيد البحث في الوزارة، كما قررت الإدارة أنه يحسن تأجيل الفصل في الاقتراح الخاص ببقاء نائب قنصل بالكاب إلى ما بعد إنشاء المفوضية وسفر الوزير ودراسته الحالة محليًا، للإدلاء برأيه على حسب ما تقتضيه مصلحة العمل، وأخيرًا تقرر عرض هذه الملحوظات على قنصل مصر العام بالكاب والذي كان قد صدر قرار بنقله إلى

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية، قسم بريطانيا وأمريكا، مذكرة عن رأي الإدارة السياسية في المقترحات الواردة من حضرة قنصل مصر بالكاب بمناسبة إنشاء مفوضية مصرية في بريتوريا، بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٤٨م، ص ص١-٢.

جهة أخرى، وكذلك على القنصل العام الجديد[١].

وعلى أثر ذلك نجحت وزارة الخارجية المصرية في الحصول على الاعتمادات اللازمة لرفع درجة التمثيل المصري في اتحاد جنوب أفريقيا، وإنشاء مفوضية مصرية في مدينة بريتوريا، وأدرجتها في ميزانية عام ١٩٤٩/١٩٥٠م، وذلك تمهيدًا لاستصدار قرار مجلس الوزراء بالموافقة على إنشاء المفوضية[٢]، إلا أن الوزارة قررت تأجيل هذه الخطوة الأخيرة، والقيام بمناورة سياسية مع حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، تهدف إلى استغلال هذا التطور في التمثيل المصري في الاتحاد لتسوية مسألة مهمة معلقة بين الدولتين، تتعلق بتحديد مركز المصريين من القوانين العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا.

ثانيًا: أثر قرار رفع التمثيل على مركز المصريين في الاتحاد من القوانين العنصرية.

أشارت تقارير الممثلين القنصليين المصريين في اتحاد جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٤٣م، إلى صعوبة مركز المصريين في تلك البلاد ودقة موقفهم نظرًا لإخضاعهم لأحكام القوانين العنصرية الصارمة المعمول بها في الاتحاد، وهذه القوانين تقسم سكان البلاد إلى فئات متعددة بحسب أصولهم وألوان بشرتهم، فحكام البلاد وأسيادها هم الأوروبيون، والمقصود بهم ذوو البشرة البيضاء وهم دون غيرهم لهم حق التمتع بممارسة كل الحقوق السياسية والمدنية والطبيعية من دون قيد أو شرط، أما من عداهم من فئات الآسيويين والملونين والوطنيين السود فقد أهدرت هذه القوانين أدميتهم، ولم تسمح لهم بممارسة حقوقهم الأساسية

(١) المصدر نفسه، ص٢.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية: أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم٤، مصدر سابق، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية، مذكرة عن طلب مساواة المصريين بالأوروبيين في اتحاد جنوب أفريقيا، بتاريخ ١٩ اكتوبر ١٩٤٩م، ص١.

إلا بمقدار[١].

وقد هال هؤلاء القناصل إدخال المصريين في زمرة هذه الطبقات المنبوذة، فكتبوا في ذلك التقارير المطولة شارحين الحالة بالتفصيل، موضحين أن المصريين في اتحاد جنوب أفريقيا يعدون نظريا من الشعوب الآسيوية، ومن الجهة العملية ينظر لكل مصري على حسب حالته الفردية، « فمن كان حسن المظهر نظيفا لا تدل قسمات وجهه ولا لون بشرته ولا تجعيدات شعره على انتمائه إلى الشعوب الآسيوية أو الملونة اعتبر أوروبيا، وإلا فالعكس»، مقررين أن هذا الوضع وضع مهين غير مقبول لا يتفق مع المساواة الواجب توافرها بين دولتين تتبادلان التمثيل القنصلي، ومطالبين ببحث هذا الموضوع وتصحيح الوضع بالنسبة للمصريين، ليكون مركزهم في الاتحاد قائم على أساس قانوني لا يحتمل المناقشة، عملا بعدد من النماذج التي قام بها الرعايا السوريون واللبنانيون والأتراك الذين أقرت لهم المحكمة العليا للاتحاد بصفتهم الأوروبية، فتم استثناؤهم من أحكام القوانين العنصرية[٢]، وكانت وزارة الخارجية المصرية قد رأت تأجيل مباحثة السلطات الرسمية في الاتحاد في هذا الشأن انتظارًا لفرصة مناسبة[٣].

ووجدت الوزارة المصرية فرصتها عندما تقرر رفع درجة التمثيل المصري في الاتحاد إلى التمثيل الدبلوماسي، حيث رأت أن الوقت قد صار مناسبا لانتهاز هذه الفرصة السانحة لتصحيح الوضع، فأرسل وكيل وزارة الخارجية كتابًا إلى

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، تقرير من القنصل المصري بمدينة الكاب إلى وزير الخارجية، بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٤٥م، ص ص٣-٤.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية، مذكرة عن طلب مساواة المصريين بالأوروبيين في اتحاد جنوب أفريقيا، بتاريخ ١٩ اكتوبر ١٩٤٩م، ص١.

(٣) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية، مذكرة بتاريخ ٢ أبريل ١٩٤٧م، ص ص١-٢.

« شامل فتحي» قنصل مصر العام في مدينة الكاب بتاريخ أول يونيو ١٩٤٩م، يطلب الاتصال بوزارة الخارجية في الاتحاد، وإعلامها أنه بمناسبة دخول العلاقات بين البلدين دورًا وديًا جديدًا، فإنه يهم الحكومة المصرية أن يكون مركز رعاياها من القوانين العنصرية المعمول بها الاتحاد ظاهرا لا لبس فيه، وذلك بأن تكون التعليمات صريحة في اعتبارهم كالأوروبيين، لهم ما لهم من حقوق، وعليهم ما عليهم من واجبات(١).

أبلغ القنصل هذه التعليمات إلى وزارة خارجية الاتحاد في يوم ٩ يونيو ١٩٤٩م، وظل يترقب الرد عليها، فاضطر إلى تقديم استعجال بمذكرة لاحقة بتاريخ ٢٣ يونيو من العام نفسه، كما قام بالاتصال بوكيل وزارة الخارجية في الاتحاد للاستعلام عما تم بشأن طلب الحكومة المصرية(٢)، ثم قام القنصل المصري بتقديم مذكرة أخرى إلى وزارة الخارجية في الاتحاد بتاريخ ١١ يوليو ١٩٤٩م، يستعجل الرد على الطلب نفسه، كما عاود الاتصال بوكيل الوزارة المذكورة وأبلغه أن مذكرة القنصلية الأولى المؤرخة في ٦ يونيو ١٩٤٩م قد مضى عليها شهر رغم استعجالها، وأن وزارة الخارجية المصرية في انتظار الرد قبل إنشاء المفوضية المصرية في الاتحاد « وهو قيد التنفيذ»، وأن التأخير في الرد قد يكون محلا لتفكير الوزارة المصرية خلافا لما هو مبتغى، فذكر وكيل الوزارة أن وزارته تولي طلب الحكومة المصرية كل اهتمام، وأن مذكرة القنصلية قيد الدراسة في وزارتي العدل والداخلية بواسطة القانونيين مما يتطلب الوقت وأنه

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية، مذكرة عن طلب مساواة المصريين بالأوروبيين في اتحاد جنوب أفريقيا، بتاريخ ١٩ اكتوبر ١٩٤٩م، ص٢.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ أول يوليه ١٩٤٩م، بشأن: سفر وزيري المالية والدفاع في مهمة سرية – انتهاء الدورة البرلمانية– حركة دبلوماسية– اعتبار المصريين كالأوروبيين– الحاجة إلى موظف كتابي، ص٢.

سيبلغ القنصلية الرد في أقرب فرصة(١).

وفي ١٦ سبتمبر ١٩٤٩م أفاد قنصل مصر بمدينة الكاب في كتاب إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، أن القنصلية تلقت في اليوم نفسه مذكرة من خارجية الاتحاد، تفيد أن ملاحظات الجهات المختصة قد وصلت إلى الوزارة المذكورة وبأنها معنية ما وسعها الجهد بدراستها على وجه العجلة لموافاة القنصلية برد قاطع في أقرب فرصة، وفي ختام هذا الكتاب طلب القنصل المصري من وزارة الخارجية ألا يذاع في الحركة الدبلوماسية « القادمة» قرار إنشاء المفوضية المصرية في مدينة بريتوريا وتعيين موظفيها في الاتحاد، بل ينص صراحة على إرجاء إنشاء المفوضية حتى تنجح المساعي المصرية لإنهاء المسائل المعلقة بين مصر والاتحاد، وعلل ذلك بأن رجال الحزب الوطني من الأفريكانز الذين يتولون أمور الحكم في الاتحاد، قوم ذوو عقلية ضيقة وتفكير بطيء، وبغض شديد تجاه السود والملونين، لن يجدي معهم إلا الشدة والحزم(٢).

وحدث في هذه الأثناء أن أوفد البطريك القبطي المصري مندوبا له إلى الاتحاد هو « القمص بيشوي يوسف» لإنشاء كنيسة قبطية في هذه البلاد، فاعتبرته سلطات الاتحاد كالملونين وطبقت عليه المعاملات والقوانين الخاصة بهم، فتدخلت القنصلية المصرية في الكاب لتسوية المسألة، ولم يتمكن القنصل من حمل هذه السلطات على تغيير موقفها إلا بعد التهديد برفع الأمر إلى الحكومة المصرية لاتخاذ التدابير المناسبة، ونتيجة لذلك أرسل القنصل المصري

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١١ يوليه ١٩٤٩م، بشأن: طلب اعتبار المصريين رسميا كالأوروبيين وذلك بمناسبة قرب إنشاء مفوضية ملكية بالاتحاد، ص١.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٤٩م، بشأن: طلب اعتبار المصريين رسميا كالأوروبيين، ص ص١-٢.

مذكرة احتجاج إلى حكومة الاتحاد في ٢٦ سبتمبر ١٩٤٩م، وعقب ذلك صرح مدير الإدارة السياسية بوزارة خارجية الاتحاد بأن وزارته تحتاج إلى وقت ليس بالقصير للرد على طلب الحكومة المصرية(١).

وقد استنتج القنصل العام من كل هذه الملابسات أن حكومة اتحاد جنوب أفريقيا لن تدلي برد قاطع على مطلب الحكومة المصرية، وقد استند في ذلك إلى أن السياسة العنصرية التي تتبعها حكومة الاتحاد تجاه الوطنيين والملونين، وجزعها من كل ما من شأنه رفع الروح الوطنية لديهم، يجعلها تتردد في الاستجابة للطلب المصري، تحسبًا لرد الفعل لدى السكان الوطنيين إذا ما اعْتُبِر المصريون رسميًا كالأوروبيين، وأضاف أن هذه الحكومة المؤلفة من الفلاحين المتغطرسين الذين لم يزر معظمهم الخارج تجهل نهضة مصر الوطنية، ومدى استقلالها وسيطرتها على مواصلاتها ومركزها ككبرى الدول الأفريقية، وأنها تقيس المصريين بالوطنيين المغلوبين على أمرهم، وبَيَّنَ أن السبيل الوحيد لتنفيذ ما ترمي إليه الحكومة المصرية يكمن في اتباع سياسة الشدة والحزم، وذلك من خلال إرسال تبليغ رسمي إلى حكومة الاتحاد، بأنه إذا لم تتلق الحكومة المصرية ردًا في مدة معقولة فسوف تعتبر طلبها مرفوضًا، مما يضطرها إلى اتخاذ تدابير مؤسفة، يأتي في مقدمتها العدول عن رفع درجة التمثيل المصري في الاتحاد، ثم أوضح القنصل المصري أن مصر تمتلك عددًا من نقاط القوة التي تجعل الاتحاد في حاجة إليها وليس العكس، حيث إن خطهم الجوي الحكومي الرئيس يمر بالأراضي المصرية، وتمنح قنصلية مصر بالكاب حوالي ٢٥٠٠ تأشيرة مرور ودخول لرعايا الاتحاد شهريًا، وتلقى خطوطهم البحرية التسهيلات في الموانئ المصرية وفي قناة السويس، كما أن الحركة التجارية بين البلدين في صالحهم

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٤٩م، ص١.

بملايين الجنيهات منذ سنة ١٩٤٢م[١].

على أثر ذلك قامت إدارة الشئون السياسية بوزارة الخارجية المصرية بإعداد مذكرة وافية عن تطورات المسألة بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٤٩م، وقد انتهت إلى أنه ما دامت مصر قد أثارت الموضوع بصفة رسمية فلا يمكنها النكوص عنه، وأنه من الواجب على الحكومة المصرية أن تسير فيه إلى نهاية الطريق، وأكدت الإدارة عدالة الطلب المصري، وضرورة التمسك بتحقيقه؛ حفظا لمكانة مصر، ولمنزلة ممثليها في الاتحاد، ثم اقترحت التدرج في وسائل الضغط على حكومة الاتحاد للوصول إلى غرض الحكومة المصرية، فتبدأ باستدعاء القائم بأعمال مفوضية الاتحاد في مصر، وتحيطه علما بجوانب الموضوع، وبالأهمية التي تعلقها مصر على إجابة طلبها، وإفهامه صراحة أن رفع القنصلية المصرية في الكاب إلى مفوضية ولو أنه تقرر فعلًا إلا إنه سوف لا ينفذ ما دام هذا الموضوع معلقا، ويعطى له الوقت الكافي للرجوع إلى حكومته للحصول على إجابتها، « فإن لم ينجح هذا المسعى نكون عندئذ في حل في اتخاذ إجراءات أخرى أشد قد يكون من بينها إغلاق قنصليتنا في الكاب». وقد اجتمعت لجنة المديرين بوزارة الخارجية المصرية، فوافقت على ما جاء في مذكرة الإدارة السياسية، وقررت المسارعة باتخاذ الخطوة المشار إليها[٢].

وفي الوقت نفسه طلب القنصل المصري في الاتحاد من المستر بروس مدير إدارة المراسم بوزارة الشئون الخارجية ببريتوريا، تحديد موعد لمقابلة الدكتور مالان رئيس الحكومة ووزير الخارجية، لعرض مسألة حيوية مهمة تتعلق بمستقبل العلاقات الدبلوماسية بين مصر واتحاد جنوب أفريقيا، وهي طلب اعتبار المصريين رسميًا على قدم المساواة والأوروبيين، وذكر أن القنصلية رجت وزارة

(١) المصدر نفسه، ص ص١-٣.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية، مذكرة عن طلب مساواة المصريين بالأوروبيين في اتحاد جنوب أفريقيا، بتاريخ ١٩ اكتوبر ١٩٤٩م، ص ص١-٣.

الشئون الخارجية الرد بصفة عاجلة نظرًا لقرب إنشاء مفوضية مصرية بالاتحاد، « وذلك منذ أكثر من أربعة أشهر مضت»، ولكن لم يصل رد قاطع رغم تذكير الوزارة بكافة الطرق عدة مرات، وأضاف أنه يود أن يسأل رئيس الحكومة عن موقفه إزاء هذا الوضع قبل أن يفاجأ باستدعائه إلى مصر(١).

ونتيجة للجهود السابقة تلقت القنصلية المصرية بمدينة الكاب في ١٩ أكتوبر ١٩٤٩م، ردًا رسميًا من حكومة الاتحاد، ترحب فيه باعتزام الحكومة المصرية إنشاء تمثيل دبلوماسي في الاتحاد، وأنها أولت مطلب مصر كل رعاية، وأن التأخير كان مرده تشعب دراسة الموضوع في الجهات المختصة، ثم صرحت وزارة الشئون الخارجية أن التشريعات شملت المصريين ليكونوا على قدم المساواة مع الأوروبيين في كل النواحي، فيما عدا قانون المشروبات رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٨م(٢)، حيث إن حكومة الاتحاد عازمة على ادخال تعديل عليه أثناء الدورة البرلمانية « المقبلة» ابتداء من ٤ يناير ١٩٥٠م، تجعله في وضع مرضٍ للمصريين(٣).

---

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٩ اكتوبر ١٩٤٩م، بشأن: موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميا كالأوروبيين، ص١.

(٢) صدر هذا القانون عام ١٩٣٠م، ويتلخص مضمونه في تحريم شرب المشروبات الروحية أو بيعها أو حيازتها، على الوطنيين السود والسكان الملونين في اتحاد جنوب أفريقيا. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية: أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم٢، التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا ١٩٥٠-١٩٥٤، وزارة الخارجية، المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا، بحث عن التفرقة العنصرية، مرفق بكتاب القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٦ يناير ١٩٥٤م، ص٣.

(٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية: أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم٤، مصدر سابق، وزارة الخارجية، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من القنصل العام إلى وكيل وزارة =

وهنا يتضح أن السلطات المصرية نجحت في استغلال قرار رفع درجة التمثيل المصري في اتحاد جنوب أفريقيا إلى التمثيل الدبلوماسي، كسلاح ضغط في تسوية مسألة مهمة كانت معلقة بين مصر والاتحاد، تمس مركز مصر وهيبتها، ومكانة الممثلين المصرين في الاتحاد ونفوذهم، فحرصت الحكومة المصرية على تحديد مركز المصريين من القوانين العنصرية البغيضة المعمول بها في اتحاد جنوب أفريقيا، تلك القوانين التي فرقت بين الإنسان وأخيه الإنسان لمجرد تباين لون بشرتهما، وبذلك يظهر حزم مصر وبأسها، وإدراكها لعقلية وتفكير أولئك العنصريين من رجال الحكم في الاتحاد، كما يتضح حكمة المسئولين المصريين، واتباعهم للأساليب والوسائل المناسبة، والتزامهم بالأعراف الدولية للتدرج في تسوية المسائل المهمة بين الدول.

ثالثًا: إنشاء المفوضية ووصول البعثة المصرية إلى الاتحاد.

على أثر تسوية المسألة السابقة وتحديد مركز المصريين من القوانين العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا، قدمت وزارة الخارجية مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٤٩م، بطلب الموافقة على إنشاء المفوضية المصرية في مدينة بريتوريا(١)، فوافق المجلس على ذلك في جلسته المنعقدة بتاريخ في ١٠ نوفمبر ١٩٤٩م، وأبلغ قراره إلى وزارتي المالية والخارجية لتنفيذه(٢).

وفي أول ديسمبر ١٩٤٩م قامت وزارة الخارجية المصرية بتعيين «سامي

=

الخارجية، بتاريخ ١٩ اكتوبر ١٩٤٩م، بشأن: موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميا كالأوروبيين، ص٢.

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٣٨١١٧-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، إدارة المستخدمين، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٤٩م.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق مجلس النظار، ك. ش: (٠٥٦٧١١-٠٠٧٥): جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم الخميس ١٩ محرم سنة ١٣٦٩هـ (١٠ نوفمبر ١٩٤٩م)، ص٧.

رزق الله سميكة» قائمًا بأعمال المفوضية المصرية في مدينة بريتوريا، كما عينت سكرتيرًا للمفوضية من موظفي ديوان عام الوزارة، وعلى أثر ذلك وصلت أول بعثة دبلوماسية مصرية إلى اتحاد جنوب أفريقيا في ١٦ يناير ١٩٥٠م، وكان في انتظارهم في مطار جوهانسبرج مندوب من وزارة الشئون الخارجية للاتحاد، كان قد حضر من العاصمة بريتوريا لتسهيل إجراءات البوليس والجمارك لأعضاء البعثة المصرية، وقد ذكر أن العادة جرت باستقبال السفراء فقط وأن هذه هي المرة الأولى التي توفد وزارة الخارجية من يستقبل ممثلًا سياسيًا في درجة قائم بأعمال، كما وجدت البعثة المصرية في انتظارها في مطار مدينة الكاب مدير إدارة المراسم بالوزارة نفسها، وقنصل مصر العام ونائبه[١].

وفي ٢٥ يناير ١٩٥٠م تمكن القائم بأعمال المفوضية من مقابلة الحاكم العام لاتحاد جنوب أفريقيا، بحضور مدير المراسم بوزارة الخارجية وسكرتير الحاكم العام، وقد دار الحديث حول توثيق العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والاتحاد، والإعراب عن سرور السلطات الرسمية في الاتحاد بتطور التمثيل المصري في بلادهم[٢].

وكانت وزارة الخارجية المصرية قد أجلت تقرير الاعتمادات المالية الخاصة بإنشاء المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا، انتظارًا لوصول القائم بالأعمال إلى مقر المفوضية، والتقدم باقتراحاته في هذا الشأن، وقد أفاد الأخير

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٢٠٩٦٤-٠٠٧٨): القائم بالأعمال بالمفوضية الملكية المصرية بجنوب أفريقيا، محفظة رقم ٤٤٥، ملف رقم ١٤، وزارة الخارجية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة الكاب، كتاب من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٩ يناير ١٩٥٠م، ص٢. صفاء شاكر: مرجع سابق، ص٢١٨.

(٢) دار الوثائق القومية: المصدر السابق، وزارة الخارجية، المفوضية الملكية المصرية بمدينة الكاب، كتاب من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٥٠م، ص٣.

في كتاب إلى الوزارة بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥٠م، أن اتحاد جنوب أفريقيا يتميز بوضع استثنائي خاص من ناحية وجود عاصمتين للبلاد، إحداهما إدارية وهي بريتوريا، والأخرى تشريعية وهي مدينة الكاب، مما يترتب عليه انتقال الحكومة رسميًا إلى المدينة الأخيرة في النصف الأول من شهر يناير من كل عام، بمناسبة ابتداء الدورة البرلمانية التي تدوم في العادة لمدة بين خمسة وستة أشهر، وتتطلب من السلك السياسي أن ينتقل كذلك، وبناء على ذلك نبه القائم بالأعمال إلى ضرورة مراعاة هذا الوضع الذي لا مفر من مواجهته، ذاكرًا أنه يتعين الاحتفاظ بمكاتب دائمة مؤثثة في كل من بريتوريا ومدينة الكاب، حيث إنه من غير المعقول أن يتوقف العمل في كل من المفوضية والقنصلية العامة لأجل غير معلوم كل ستة أشهر، أي كلما انتقلت المفوضية من مدينة إلى أخرى، انتظارًا للحصول على مكاتب مناسبة، ونقل الأثاث إليها من أماكن تخزينه، وأنه قد يدوم هذا الانتظار شهورًا نظرًا لأزمة المساكن. أما فيما يتعلق بالمسكن الخاص برئيس البعثة، فقد بين أنه يلزم توفير مسكن له بمدينة الكاب في النصف الأول من كل عام، وأخر في مدينة بريتوريا في النصف الثاني، وأضاف أنه ليس للقنصلية أثاث يستحق الذكر، فضلًا عن أن جزءًا كبيرا منه قد استهلك أو تحطم خلال السنوات السبع « الماضية»، ثم تقدم ببعض الاقتراحات بخصوص الاعتمادات اللازمة، والتي قدرت بمبلغ ٨,٠١٩ جنيهًا مصريًا، مع الإشارة إلى أنه قد روعي فيها منتهى الاقتصاد(١).

وخلال المدة ١٩٤٩–١٩٥٦م تعاقب على رئاسة المفوضية المصرية في مدينة بريتوريا أربعة من كوادر وزارة الخارجية المصرية، بدرجة قائم بأعمال وزير

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٣٨٢٠١–٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، المفوضية المصرية بجنوب أفريقيا، كتاب من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥٠م، بشأن: الاعتمادات اللازمة للمفوضية، ص ص١–٢.

مفوض، جاء في طليعتهم سامي رزق الله سميكة ١٩٤٩-١٩٥٠م، وأعقبه حسين منصور ١٩٥١-١٩٥٢م، ثم أحمد صلاح الدين سلامة ١٩٥٢م، وبعده محمد سامي ١٩٥٣-١٩٥٦م(١).

رابعًا: مركز القنصلية المصرية بالكاب بعد رفع درجة التمثيل.

نصت مذكرة وزارة الخارجية التي رفعتها إلى رئاسة مجلس الوزراء في نوفمبر ١٩٤٩م بشأن إنشاء المفوضية المصرية ببريتوريا، على إلغاء القنصلية المصرية العامة بالكاب وأن يعهد إلى رئيس البعثة الدبلوماسية بالمهام القنصلية، لكن بعد سفر القائم بأعمال المفوضية إلى الاتحاد تضمنت مقترحاته إلى الوزارة في ٢٩ يناير ١٩٥٠م، أنه من الحكمة إعادة النظر في قرار إلغاء قنصلية مصر في الكاب؛ نظرًا لأن المفوضية سيكون لها مكاتب دائمة هناك يمكن أن تشغلها القنصلية بمفردها مدة ستة أشهر، وبالاشتراك مع المفوضية أثناء الأشهر الستة الأخرى، وتوخيًا للاقتصاد في النفقات اقترح القائم بالأعمال أن يكتفى بإنشاء نيابة قنصلية، تتولى منح التأشيرات والرد على الاستعلامات، يتولاها نائب قنصل، ويكتفى بتعيين سكرتيرة محلية وساعٍ، وأوضح أن الاعتماد اللازم لذلك لا يزيد عن ١٥٠٠ جنيهًا سنويًا، وهو اعتماد ليس بالكبير بالنسبة للمزايا التي ستحصل مصر عليها من وجود قنصلية دائمة تسهل على أصحاب المصالح الحصول على تأشيراتهم والمعلومات اللازمة لهم، بدلًا من تبادل خطابات متعددة مع القنصلية العامة الملحقة بالمفوضية في بريتوريا، وأضاف أنه من الملاحظ أن حركة السياحة الدولية إلى جنوب أفريقيا قد بدأت تنشط، ويفد عليها عدد ليس بالقليل من الأمريكيين وغيرهم من الأوروبيين، يمكن للقنصلية أن تجذب جزءًا

(١) ينظر: دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية: أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم ٣: التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا ١٩٥٤-١٩٥٦م. ملف رقم٤: التقارير السياسية للقنصلية المصرية بالكاب عن جنوب أفريقيا ١٩٤٤- ١٩٥٤م.

منهم إلى مصر إذا سهلت القنصلية لهم أمورهم، وختم اقتراحه في هذا الشأن بأن القنصلية المصرية العامة في مدينة الكاب قد كونت لنفسها بجهود جميع من تولوها في الماضي مركزًا تغبط عليه في مختلف الأوساط، فليس من المصلحة أن تضيع جهودهم لمجرد فكرة الاقتصاد في النفقات(١).

وقد نال اقتراح القائم بالأعمال اهتمام الإدارات المختلفة بوزارة الخارجية، فقامت الإدارة المالية بإعداد مذكرة بشأنه إلى الإدارة السياسية بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٠م(٢)، وسرعان ما أفادت الأخيرة في مذكرة بتاريخ ٢٨ مارس من العام نفسه، أن الوزارة قد تقدمت في مشروع ميزانية ١٩٥٠/١٩٥١م باقتراح إعادة إنشاء قنصلية مصرية في مدينة الكاب(٣). وبالفعل تم إعادة افتتاح قنصلية الكاب وبدأت أعمالها ثانية منذ يناير عام ١٩٥١م، برئاسة قنصل عام يساعده نائب قنصل، وفي عام ١٩٥٢م أضيف لها أمين للمحفوظات، وفي يناير سنة ١٩٥٣م رأت الوزارة بناء على اقتراح مفوضية بريتوريا، وتمشيًا مع ضغط الميزانية، أن تلغي وظيفة القنصل العام؛ لتوفيرها وتوفير ما كان يتبعها من امتيازات السكن المجاني وغيره، والاكتفاء بوجود نائب قنصل (٤).

وقد تضمنت النشرة السرية رقم (٥) الصادرة عن وزارة الخارجية في أول

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٣٨٢٠١-٠٠٧٨): مصدر سابق، وزارة الخارجية، المفوضية المصرية بجنوب أفريقيا، كتاب من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٥٠م، بشأن: الاعتمادات اللازمة للمفوضية، ص٢.

(٢)) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، الإدارة المالية، مذكرة إلى الإدارة السياسية، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٥٠م.

(٣) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، الإدارة السياسية، مذكرة إلى الإدارة المالية، بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٥٠م.

(٤) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، القنصلية المصرية العامة بمدينة الكاب، كتاب من نائب القنصل إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٣م، ص١.

ديسمبر ١٩٥٣م، مذكرة أعدتها الإدارة السياسية بالوزارة بشأن اقتراحات تعديل بعض مراكز ودرجات التمثيل القنصلي والدبلوماسي المصري، وقد تضمنت هذه الأخيرة اقتراحًا بإلغاء قنصلية الكاب، واستندت في ذلك إلى انتقال المفوضية إلى الكاب وبقائها بها مدة ستة أشهر في كل سنة، هذا بالإضافة إلى توفير الاعتمادات اللازمة لإنشاء علاقات دبلوماسية أو قنصلية في بلاد أخرى زادت أهميتها، وقد جاء في هذه النشرة أن الوزارة ترحب بالوقوف على ما يعن لبعثاتها في الخارج من آراء في هذا الموضوع(١).

ولذلك أرسل « أحمد إحسان رشدي» نائب القنصل بالكاب كتابًا إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٣م، فذكر أن العادة تجري على أن ينتقل القائم بأعمال المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا بمفرده إلى مدينة الكاب أثناء الدورة البرلمانية، إلا إذا اقتضت مصلحة العمل أن يرافقه موظف آخر من المفوضية، فيجد المكاتب في مدينة الكاب مفتوحة ومستعدة لاستقباله بموظفيها للقيام بالواجب المتطلب منها، كما تبقى مكاتب المفوضية في بريتوريا مفتوحة ومستمرة في القيام بالأعمال القنصلية التي ترد إليها من مناطق الاتحاد التي تقع في اختصاصها، وأضاف أنه إذا ألغيت قنصلية الكاب فسيكون من نتيجة ذلك أن يضطر القائم بالأعمال أن ينقل معه كافة موظفي المفوضية، مما يترتب عليه زيادة أعباء العمل، مما قد يؤدي إلى المطالبة بتعيين موظف آخر لتعزيز موظفي المفوضية، ثم أشار إلى أن مكاتب المفوضية والقنصلية في الكاب واحدة، وأن الوزارة تقوم بدفع إيجارها السنوي سواء بقيت القنصلية أم ألغيت، وهنا يكون التوفير المالي الذي تجنيه الوزارة من الإلغاء هو توفير راتبي نائب القنصل وأمين المحفوظات، وقد لا يوفر أحدهما إذا رأت الوزارة تعزيز المفوضية بموظف آخر، ثم توفير مبلغ مائتي جنيه سنويًا وهي قيمة اعتماد

(١) نفسه.

المصروفات العامة، وأوضح أن هذا التوفير سيقابله من ناحية أخرى تكاليف جديدة إذا انتقلت المفوضية بأكملها إلى الكاب خلال الدورة البرلمانية، كما أشار إلى الأهمية التجارية لمدينة الكاب كميناء بحري مهم على طريق الملاحة البحرية بين أوروبا والشرق الأدنى والشرق الأقصى والعالم الجديد، وكذلك إلى أهمية الأعمال القنصلية التي تقوم بها القنصلية العامة في الكاب نظرًا لبعدها عن مدينة بريتوريا بحوالي ألف ميل تقريبًا، وأضاف أن واجبات القنصلية لا تنحصر في القيام بالأعمال القنصلية البحتة، بل إنها في الكاب كعين أخرى للمفوضية في منطقة تعد بلا شك أهم مناطق الاتحاد، وتصدر فيها أهم الصحف، فتوالي موافاة المفوضية بما يجد وما يطرأ من تطورات سياسية ومقالات صحفية ، ثم تساءل عن مدى تساوي فوائد الإلغاء مع فوائد الإبقاء(١).

وقد أرسلت وزارة الخارجية صورة من الكتاب السابق إلى القائم بأعمال المفوضية المصرية في بريتوريا للاستفهام عن رأيه(٢). وقد أفاد الأخير بتأييده لإلغاء القنصلية العامة بمدينة الكاب، واقترح ضم نائب القنصل إلى أعضاء المفوضية ليشاركهم في شئون الصحافة والدعاية التي تقوم بها المفوضية(٣). وقد قام قسم أفريقيا التابع للإدارة السياسية بوزارة الخارجية بدراسة المسألة وإعداد مذكرة بشأنها بتاريخ ٩ فبراير ١٩٥٤م، وقد طلب في ختامها الموافقة على اقتراح القائم بالأعمال(٤)، كذلك قامت إدارة المستخدمين بدراسة المسألة، لكن رئيس الإدارة السياسية قد قرر الإبقاء على القنصلية المصرية في الكاب لأهمية دورها

(١) نفسه.

(٢) المصدر نفسه، كتاب من وكيل وزارة الخارجية إلى القائم بأعمال المفوضية المصرية في بريتوريا، بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٥٣م.

(٣) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا، كتاب من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٨ يناير ١٩٥٤م، بشأن: اقتراح إلغاء قنصلية الكاب.

(٤) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، قسم أفريقيا، مذكرة بتاريخ ٩ فبراير ١٩٥٤م.

في تنفيذ سياسة مصر الخارجية تجاه اتحاد جنوب أفريقيا(١).

خامسًا: اقتراح رفع درجة التمثيل المصري في الاتحاد إلى سفارة.

كان إنشاء المفوضية المصرية في مدينة بريتوريا، ووصول رجال التمثيل الدبلوماسي المصري إلى اتحاد جنوب أفريقيا، ودراستهم للأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تلك البلاد، وإدراكهم لمدى أهمية الاتحاد من الناحية الدولية؛ سببا في سعيهم إلى تدعيم التمثيل الدبلوماسي المصري في الاتحاد، ففي ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥م أشار القائم بالأعمال « محمد سامي»، في كتاب إلى وكيل وزارة الخارجية، إلى وجود عدد من العوامل التي تستدعي من السلطات المصرية اتخاذ خطوة إيجابية في سبيل رفع المفوضية المصرية في مدينة بريتوريا إلى سفارة، أو حتى على الأقل رفع درجة رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية في الاتحاد إلى درجة وزير مفوض، ومنها:

١- أن دول أوروبا وأمريكا قد أخذت تبدي اهتمامًا كبيرًا بتمثيلها الدبلوماسي في اتحاد جنوب أفريقيا، وذلك بعد أن نشأت فيه فكرة تكوين حلف دفاعي أفريقي على غرار حلف شمال الأطلنطي، وبعد أن أخذ الاتحاد في مساعيه المتواصلة لتحقيق هذا الهدف وإخراجه إلى حيز الوجود(٢).

---

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة المستخدمين، مذكرة إلى إدارة الشئون السياسية، بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٥٤م.، كتاب من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ١٨ يناير ١٩٥٤م، بشأن: اقتراح إلغاء قنصلية الكاب.

(٢) أوضح القائم بأعمال المفوضية المصرية في مدينة بريتوريا أنه كان يمثل بلجيكا في الاتحاد حتى عام ١٩٥٤م قنصل عام، فرفعت درجته إلى وزير مفوض ثم إلى سفير، وحذت كل من إيطاليا وألمانيا حذو بلجيكا فرفعتا تمثيلهما في الاتحاد إلى سفارة، وكان يمثل البرتغال في اتحاد جنوب أفريقيا وزير مفوض، وقد رأت أن يكون ممثلها في هذه البلاد سفيرًا، وعينت في هذا المنصب وزير دفاعها السابق وهو برتبة جنرال، ولا يخفى أن تعيين أحد القادة البرتغاليين في هذا المنصب الدبلوماسي له مغزاه الخاص، إذ أن الاتحاد يعلق على البرتغال أهمية كبيرة في التعاون معه في تكوين الحلف الدفاعي، وذلك نظرًا =

٢- أن قيام المجادلات الدولية حول سياسة التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا، وموقف التعنت الذي وقفه هذا الأخير من هيئة الأمم المتحدة بسبب هذه السياسة، قد حفز الدول الأعضاء في هذه الهيئة إلى زيادة ممثليها الدبلوماسيين فيه، للتفرغ لدراسة هذه المشكلة دراسة مستفيضة.

٣- أن حكومة اتحاد جنوب أفريقيا تنظر إلى مصر نظرة المنافسة، ولقد كانت هذه الحكومة تسعى ومن ورائها الدول الاستعمارية إلى فرض سيطرتها على القارة الأفريقية بأكملها، لكن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢م وتغير نظام الحكم في مصر، أصبح اهتمام حكومة الاتحاد قاصرًا على شئون أفريقيا جنوب الصحراء، واعترفت عن كره بأن شئون أفريقيا شمال الصحراء من حق مصر وحدها، بوصفها أكبر دولة في الشرق الأوسط، والراعية الأولى لشعوب هذه المنطقة، وهذه المنزلة التي اكتسبتها مصر بعد وثبتها، ومصالحها وأهداف سياستها الخارجية، تستوجب أن يكون تمثيلها الدبلوماسي في هذه الناحية من القارة الأفريقية، مساويًا في درجته وقوته على الأقل لتمثيل الدول الأخرى التي ليس لها من الروابط والمصالح في أفريقيا مثل ما لمصر فيها(١).

=

لوجود المستعمرات البرتغالية التي كانت تتاخم حدود الاتحاد، وهي أفريقيا الشرقية البرتغالية، وموزمبيق، وأنجولا، كذلك كان يمثل سويسرا في الاتحاد قائم بالأعمال، وقد رأت الحكومة السويسرية عام ١٩٥٥م أن ترفع درجة تمثيلها إلى وزير مفوض، توثيقًا للروابط الاقتصادية التي تربط بين البلدين، إذ تعد سويسرا مصدر تمويل الاتحاد بالقروض الأجنبية، وحتى إسرائيل لقد عينت لها وزيرًا مفوضًا في اتحاد جنوب أفريقيا، وكانت تسعى أن يبادلها الاتحاد هذا التمثيل. دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية: أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٣، ملف رقم٣: التقارير السياسية المختلفة للمفوضية المصرية في بريتوريا، وزارة الخارجية، المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا، كتاب من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٥٥م، بشأن: التمثيل الدبلوماسي في اتحاد جنوب أفريقيا، ص ص١-٢.

(١) نفسه.

وفور وصول الكتاب إلى وزارة الخارجية أوصى وكيل الوزارة المساعد للشئون السياسية بدراسة المسألة، وبالفعل قام قسم أفريقيا بإعداد مذكرة بشأن التمثيل الدبلوماسي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا واقتراح المفوضية رفعه إلى سفارة، أشار في مستهلها إلى سعي حكومة اتحاد جنوب أفريقيا لإنشاء منظمة دفاعية تتولى الدفاع عن القارة الأفريقية لصد خطر الشيوعية، كما أشار إلى العوامل والمقترحات التي تضمنها كتاب المفوضية، وقرر قسم أفريقيا أنه يرى أنه يكفي لتحقيق هذا الاقتراح أن تبعث الوزارة بوزير مفوض إلى بريتوريا ليكون على رأس البعثة الدبلوماسية المصرية هناك، وتعليقًا على هذه المذكرة الأخيرة قرر رئيس إدارة الشئون السياسية في ١٢ أكتوبر ١٩٥٥م، إحالة المسألة إلى إدارة المستخدمين لبحث ما يترتب من نفقات على رفع درجة المفوضية المصرية في بريتوريا إلى سفارة، أو تعيين وزير مفوض لرئاسة بعثة التمثيل الدبلوماسي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا، وكذلك عرضها على إدارة الشئون الاقتصادية لبحث حال التجارة بين مصر والاتحاد، وتطورها خلال المدة ١٩٥٠-١٩٥٥م[١].

وفي ١٦ أكتوبر ١٩٥٥م، أفادت إدارة المستخدمين بوزارة الخارجية أنه في حالة رفع درجة المفوضية إلى سفارة، يمكن تدبير وظائف السفارة من بين وظائف التعزيز التي أدرجت بميزانية السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٦م، وأوضحت أنه يمكن منح الوزير المفوض الذي يرى تعيينه لقب سفير فخري وبذلك لن تترتب أعباء مالية بالباب الأول من الميزانية، وأضافت أنه في حالة إنشاء وظيفة وزير مفوض بلقب سفير فسيترتب على ذلك طلب فتح اعتماد إضافي قدره ٢٨٠٠ جنيه[٢].

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية، مذكرة بشأن التمثيل الدبلوماسي في اتحاد جنوب أفريقيا واقتراح المفوضية المصرية رفعه إلى سفارة، بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٥٥م، ص ص١-٢.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة المستخدمين، مذكرة بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٥٥م.

كما أعدت إدارة الشئون الاقتصادية مذكرة عن العلاقات الاقتصادية بين مصر واتحاد جنوب أفريقيا بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥٥م، أشارت فيها إلى قطاعات الاقتصاد في الاتحاد في مجالات الصناعة والزراعة والتعدين، ثم فصلت حجم التجارة الخارجية بين مصر والاتحاد من الصادرات والواردات خلال المدة ١٩٥٠-١٩٥٤م، وبينت أن صادرات مصر إلى الاتحاد في ازدياد مطرد، وذلك لزيادة ما تصدره مصر من غزل ومنسوجات قطنية، وأنه يمكن توجيه عناية خاصة نحو تصدير الفوسفات للاتحاد، كما أنه من الممكن أن يجد الأرز المصري سوقًا طيبة له في الاتحاد(١).

وعلى أثر ذلك أعدت إدارة الشئون السياسية مذكرة جديدة بشأن رفع درجة التمثيل الدبلوماسي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا، بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥٥م، فأشارت إلى تطورات المسألة، ثم طلبت من الوكيل المساعد للشئون السياسية الموافقة على ما اقترحه القائم بالأعمال من تدعيم التمثيل المصري في اتحاد جنوب أفريقيا، وما قرره قسم أفريقيا من تعيين وزير مفوض لرئاسة المفوضية المصرية في مدينة بريتوريا، بالإضافة إلى تعيين ممثلين تجاريين وصحفيين وكذلك ملحق عسكري، وذلك حتى تحتل مصر مكانتها اللائقة بين مختلف الدول الممثلة في الاتحاد، وتكون على اتصال مباشر بالمسائل الأفريقية المتزايدة الأهمية(٢).

وفي ١١ ديسمبر ١٩٥٥م وافقت وزارة الخارجية على رفع درجة رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية في اتحاد جنوب أفريقيا إلى درجة وزير مفوض، وتعيين ملحق تجاري وآخر صحفي وثالث عسكري بالمفوضية المصرية في

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون الاقتصادية، تجارة خارجية، مذكرة عن العلاقات الاقتصادية بين مصر واتحاد جنوب أفريقيا، بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥٥م، ص ص١-٢.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية، مذكرة بشأن التمثيل الدبلوماسي في اتحاد جنوب أفريقيا واقتراح المفوضية المصرية رفعه إلى سفارة، بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٥٥م، ص ص١-.

مدينة بريتوريا. أما عن اقتراح رفع درجة المفوضية إلى سفارة فقد رأت وزارة الخارجية أنه من الأفضل تأجيل هذه الخطوة، انتظارا لما تسفر عنه الحملات الدولية الموجهة ضد حكومة اتحاد جنوب أفريقيا بسبب سياسته العنصرية، تلك الحملة التي تشترك فيها مصر بنصيب وافر، والتي اتخذت خلالها عددًا من المواقف المشرفة لمناهضة سياسة التفرقة العنصرية في الأمم المتحدة(١). ومنذ أول يونيو ١٩٥٦م وصل الوزير المفوض « سيف الدين محمد هلال» إلى مدينة بريتوريا لرئاسة المفوضية المصرية(٢)، واستمر في مهمته حتى منتصف عام ١٩٥٧م، فأعقبه أحمد توفيق خليل خلال النصف الثاني من العام نفسه، وأخيرًا الوزير المفوض صالح محمود ١٩٥٨-١٩٦١م(٣).

سادسًا: دور المفوضية المصرية ببريتوريا في تنفيذ سياسة مصر الخارجية.

قامت المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا بدور مهم في تنفيذ سياسة مصر الخارجية تجاه اتحاد جنوب أفريقيا خلال المدة ١٩٥٠-١٩٦١م، وواصلت الأعمال والجهود التي بدأتها القنصلية المصرية العامة في مدينة الكاب، ووسعت من أنشطتها وأعمالها في هذا المجال، فعملت على نقل صورة واضحة جلية عن الأحوال المختلفة في الاتحاد إلى الحكومة المصرية، ومثلت عينًا يقظة لمصر ترصد كل تطور فيه، فخلفت كمًا من الكتب الدورية والتقارير الوافية عن الأحوال السياسية في الاتحاد وتطور أحزابه، وتوسع حكومته في سياستها العنصرية، وتحديها للمنظمات الدولية، وسعيها لفرض نفوذها على دول أفريقيا جنوب الصحراء، ورغبتها في تأسيس حلف دفاعي أفريقي يضم الدول الأفريقية والدول

(١) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية، مذكرة بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٥٥م.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا، كتاب من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم، بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٥٦م، ص١.

(٣) ينظر: دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش: (٠٤١٣٦٤-٠٠٧٨): بريتوريا من سنة ١٩٥٧-١٩٥٨م، فيلم رقم ٣٥١، محفظة رقم ٧٠١، ملف رقم ٢. الأهرام: العدد (٢٧١٩٩)، بتاريخ ٣١ مايو ١٩٦١م، ص١.

الاستعمارية في القارة الأفريقية، كما أنتجت المفوضية عددًا من الوثائق المهمة حول الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاتحاد(١).

كما قامت المفوضية المصرية في بريتوريا بجهود محمودة في مراقبة نشاط اليهود في اتحاد جنوب أفريقيا، في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، ودراسة موقف السلطات الرسمية في الاتحاد من هذه الفئة، ورصد أوجه التعاون بين الاتحاد وإسرائيل، وعملت على مواجهة الدعاية الصهيونية في هذه البلاد، فحرصت على إصدار النشرات الأخبارية التي تهدف إلى كشف جرائم إسرائيل، ونشر الأنباء المتعلقة باعتداءاتها المتكررة على الدول العربية(٢).

كذلك أسهمت المفوضية بدور فعال في رسم سياسة مصر الأفريقية بعد عام ١٩٥٢م، فقد سعت القيادة الجديدة التي تولت حكم مصر لانتهاج سياسة خارجية جديدة، تقوم على عدة مبادئ، أهمها: ارتباط مصر بثلاث دوائر، تتمثل في: الدائرة العربية، والدائرة الأفريقية، ثم الدائرة الإسلامية. وفي سبيل رسم سياسة مصر تجاه الدائرة الأفريقية كلفت وزارة الخارجية المصرية قسم أفريقيا بالإدارة السياسية بالوزارة بإعداد مذكرة عن سياسة مصر الأفريقية، وما يُتَّخَذُ من خطوات لتنفيذها، وبناء على هذا التكليف أعد قسم أفريقيا مذكرة مبدئية عن هذه السياسة، اقترح فيها الاتصال بالهيئات المصرية في الخارج، وبعض إدارات الوزارة؛ وذلك لموافاة الإدارة السياسية بكافة المعلومات التي لديها، وما قد يكون هناك من مطبوعات أصدرتها البلاد المختلفة أو الهيئات الفنية بالبحث في أحوال القارة الأفريقية، وكذلك بمقترحاتهم بالنسبة للعوامل السياسية والاقتصادية

(١) ينظر: دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٣، ملفات ١-١٣. محفظة رقم ٨٤، ملفات ١- ١٠.

(٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٣، ملف رقم٣: مصدر سابق، وزارة الخارجية، المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا، كتاب من القائم بالأعمال إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٥٣م.

والثقافية[١].

وتنفيذًا لذلك بعثت الخارجية المصرية بكتاب دوري عن سياسة مصر الأفريقية، إلى بعثاتها الدبلوماسية والتمثيلية في الخارج في ١٠ أكتوبر ١٩٥٥م؛ وذلك لموافاة الوزارة بآرائها ومقترحاتها، وكافة المعلومات التي لديها، حتى إذا ما اكتملت العناصر أمكن لإدارة الشئون السياسية بالوزارة عرض مشروع مستوف جميع النواحي عن هذه السياسة[٢]. وفي ٣٠ أكتوبر ١٩٥٥م طلبت وزارة الخارجية من المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا موافاتها بآرائها ومقترحاتها بشأن سياسة مصر تجاه حكومة اتحاد جنوب أفريقيا[٣]. واستجابة لهذا الطلب أرسلت المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا كتابًا مفصلًا إلى وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦م، ضمنته مقترحاتها عما تكون عليه سياسة مصر تجاه اتحاد جنوب أفريقيا[٤]. ثم ألحقت به عددًا من الكتب والأبحاث المفصلة في الصدد نفسه[٥].

---

(١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش(٠٣٥٣٦٨-٠٠٧٨)، جزء أول سياسة مصر الأفريقية، فيلم٨٨، محفظة ١٦٨، ملف١، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية، قسم أفريقيا، مذكرة عن سياسة مصر الأفريقية وما يتخذ من الخطوات لتنفيذها، ص١.

(٢) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية، قسم أفريقيا، مذكرة عن سياسة مصر الأفريقية.

(٣) المصدر نفسه، وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية، قسم أفريقيا، كتاب من الوكيل المساعد للشئون السياسية إلى القائم بأعمال المفوضية المصرية ببريتوريا، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٥٥م.

(٤) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم ١: التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا عن جنوب أفريقيا ١٩٥٦-١٩٥٧ ، وزارة الخارجية، مفوضية جمهورية مصر بمدينة بريتوريا، كتاب من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦م، ص ص٩-١٢.

(٥) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، ك. ش (٠٤١٣٦٤-
=

كما قامت المفوضية المصرية في مدينة بريتوريا بدور رائد في رصد موقف الدوائر الرسمية والشعبية في اتحاد جنوب أفريقيا من الأحداث السياسية التي شهدتها مصر خلال المدة ١٩٥٠-١٩٦١م، بداية من أحداث ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، ثم إلغاء الملكية في مصر وإعلان الجمهورية عام ١٩٥٣م، ومرورًا بمعاهدة الجلاء بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٤م، وكذلك أزمة السويس وأحداث العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، ثم تكوين الجمهورية العربية المتحدة[١] عام ١٩٥٨م[٢]. ومن خلال ما سبق يتضح مدى أهمية دور بعثات التمثيل القنصلي والدبلوماسي المصري في تنفيذ سياسة مصر الخارجية.

=

٠٠٧٨): بريتوريا من سنة ١٩٥٧-١٩٥٨، فيلم رقم ٣٥١، محفظة رقم ٧٠١، ملف رقم٢، وزارة الخارجية، مفوضية جمهورية مصر ببريتوريا، كتاب من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٥٧م.

(١) الجمهورية العربية المتحدة: هو الاسم القومي لدولة الوحدة بين مصر والجمهورية السورية، والتي أُعلن عن قيامها في الأول من فبراير عام ١٩٥٨م، وكان ذلك نتيجة للتقارب بين الحركة الثورية العربية في المشرق بقيادة حزب البعث في سوريا، وبين الحركة الثورية في مصر، وفي ٢١ فبراير أُنتخب الرئيس المصري جمال عبد الناصر رئيسًا لها، ثم صدر دستورها المؤقت في ٥ مارس ١٩٥٨م، واستمرت هذه الوحدة حتى وقع الانفصال بانقلاب عسكري جرى في سوريا في ٢٩ سبتمبر ١٩٦١م، واستمر هذا الاسم يطلق على مصر طيلة عهد الرئيس جمال عبد الناصر، حتى قام خليفته محمد أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١م) بتغييره إلى جمهورية مصر العربية. عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ج٢، ص ٩٢.

(٢) ينظر: دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية، أرشيف البلدان (عواصم الدول)، محافظ بريتوريا، فيلم رقم ٥٤، محفظة رقم ٨٣، ملفات ١-١٣. محفظة رقم ٨٤، ملفات ١- ١٠.

المحور الثالث

قطع العلاقات الدبلوماسية مع اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩٦١م

تأتي المرحلة الثالثة من مراحل تطور التمثيل القنصلي والدبلوماسي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا متمثلة في قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد، وسحب البعثة المصرية عام ١٩٦١م، فقد اتخذت الجمهورية العربية المتحدة زمام المبادرة الدولية في قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، وكان ذلك نتيجة لمشاركة الجمهورية في الجهود الدولية التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة(١)، ومؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة(١)،

(١) كانت قضية التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا من أوائل القضايا السياسية والأخلاقية التي عُرضت على هيئة الأمم المتحدة، وقد بدأت مناقشة الهيئة لهذه القضية لأول مرة أمام الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦م، وذلك عندما طلبت حكومة الهند إدراج موضوع معاملة الهنود في اتحاد جنوب أفريقيا في جدول أعمال هذه الدورة، ومنذ ذلك الحين اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات بشأن التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا، أعلنت بموجبها منافاة هذه السياسة لميثاق الأمم المتحدة، ولنصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتهديدها للسلم والأمن الدوليين، كما تضمنت هذه القرارات إدانة حكومة اتحاد جنوب أفريقيا ومطالبتها بالتخلي عن هذه السياسة البغيضة. ينظر:

- U. N: Official Records of the 1st Session of the General Assembly, Plenary Meetings of the General Assembly, Plenary Meetings 34 – 67, New York, 1946, p. 930.
- U. N: Resolutions Adopted By the General Assembly during the Second Part of Its First, Session from 23 October to 15 December 1946, New York, 1947, p. 69.
- U.N: year book of the United Nations1946-1947, Department of Public Information United Nations, New York, Second Printing, 1948, pp.144-148.
- U. N: year book of the United Nations1957, Office of Public Information United Nations, New York, First preprint, 1958, pp.98-99.

لمناهضة سياسة التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا، ولكشف تعديات حكومة الاتحاد تجاه الوطنيين السود والملونين، وخاصة بعد وقوع «مذبحة شاربفيل Sharpeville» في ٢١ مارس ١٩٦٠م(٢).

=

(١) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أدركت الدول والشعوب الأفريقية وشقيقاتها الآسيوية أن مواجهة الأطماع الاستعمارية الأوروبية، ومشكلات القارة الأفريقية، وتحديات القارة الآسيوية، تتطلب توحيد الجهود؛ ولذا تميزت المدة التي أعقبت تلك الحرب بسلسلة من المؤتمرات عقدتها الدول والشعوب الأفريقية والآسيوية، لبحث المشكلات المشتركة لهذه البلاد، وكان من بين هذه المؤتمرات: المؤتمر الأفريقي الآسيوي الذي عُقد في باندونج في المدة (١٨ – ٢٤ أبريل ١٩٥٥م)، والذي أسفر عن تكوين (مجموعة دول عدم الانحياز)، والمؤتمر الأول لتضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية الذي عُقد بالقاهرة في ديسمبر عام ١٩٥٧م، كذلك كان من بين هذه المؤتمرات مؤتمرات أفريقية خالصة مثل: المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة في أكرا عاصمة غانا عام ١٩٥٨م، ومؤتمر الشعوب الأفريقية الأول في أكرا في ديسمبر من العام نفسه، والمؤتمر الثاني للشعوب الأفريقية في تونس ٢٥–٣١ يناير ١٩٦٠م، ثم المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة. وقد قامت الجمهورية العربية المتحدة بدور مهم في دعم وتمويل الكثير من هذه المؤتمرات. دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش: (٠٨٧٦٣٠–٠٠٨١): جزء أول قرارات ومكاتبات بشأن اشتراك الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمرات الدول الأفريقية، محفظة رقم ٤٨٠٤، كتاب من وزير شئون رئاسة الجمهورية إلى وزير الخزانة، بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٥٩م، ص١١. شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م، ص ص٤٣٢–٤٣٥.

(٢) مذبحة شاربفيل: في ٢١ مارس ١٩٦٠م تجمع حشد من الوطنيين السود والملونين، تراوح عددهم ما بين خمسة آلاف إلى سبعة آلاف شخص تقريباً، أمام مركز الشرطة في بلدية شاربفيل بمقاطعة الترانسفال، احتجاجاً على سياسة التفرقة العنصرية، فقامت قوات الشرطة بإطلاق النار عليهم، مما أدى إلى مقتل ٦٩ شخصًا، وإصابة ١٨٠ آخرين، وعُرفت هذه الواقعة باسم « مذبحة شاريفيل» وكانت سببًا في زيادة موجة السخط الدولي ضد حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، إطار هيئة الأمم المتحدة. الجمهورية: العدد (٢٢٨٦)، بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٦٠م، ص١.

فقد اشتركت مصر في المؤتمر الثاني للدول الأفريقية المستقلة الذي انعقد في أديس أبابا خلال المدة (١٥ – ٢٤ يونيو ١٩٦٠م)، والذي اشتركت فيه الجمهورية العربية المتحدة بوفد رسمي، وكذلك حضرته وفود ثلاث عشرة دولة أفريقية مستقلة(١). أعلن « حسين ذو الفقار صبري» رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة في خطابه أمام المؤتمر، استعداد الجمهورية العربية المتحدة للانضمام إلى مقاطعة تامة لحكومة اتحاد جنوب أفريقيا، حتى تعدل عن سياساتها العدوانية التي تنتهك في صورة غير حكيمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(٢). وفي هذا الصدد قرر المؤتمر عدم إقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة الاتحاد، ودعا جميع الدول الأفريقية إلى إغلاق جميع موانئها في وجه السفن التي ترفع علم جنوب أفريقيا، ومقاطعة جميع بضائعها، وحرمان جميع طائراتها من حقوق

(١) كان الوفد المصري في هذا المؤتمر: برئاسة حسين ذو الفقار صبري، نائب وزير الخارجية، وعضوية: محمود سيف اليزل خليفة، سفير الجمهورية العربية المتحدة في الخرطوم، وعثمان توفيق، سفير الجمهورية العربية المتحدة في أديس أبابا، إسماعيل صادق المراغي، الوزير المفوض بوزارة الخارجية، عبد العزيز محمود جميل، المستشار بوزارة الخارجية، أحمد عثمان خليل، السكرتير الأول بوزارة الخارجية، محمد جمال الدين شعير، السكرتير الأول بوزارة الخارجية، محمد الشافعي عبد الحميد، السكرتير الأول بالبعثة الدائمة للجمهورية العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، محمد عبد العزيز إسحاق، الموظف بوزارة الخارجية، محمد محمد فائق، الموظف برئاسة الجمهورية، محمد حمدي محمود، الموظف برئاسة الجمهورية، كمال صقر، الموظف برئاسة الجمهورية، أحمد صوار، الموظف بمصلحة الاستعلامات، محمد محمد حسوبة، الموظف بمكتب نائب وزير الخارجية. دار الوثائق القومية: وثائق مجلس الوزراء، ك. ش: (٠٨٧٦٣٠– ٠٠٨١): مصدر سابق، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٣٠ لسنة ١٩٦٠م، ص ص ٤١–٤٢.

(٢) الأهرام: العدد (٢٦٨٦٤)، بتاريخ ١ يوليو ١٩٦٠م، ص٦.

التحليق فوق أراضي الدول الأعضاء في المؤتمر أو الهبوط فيها[١]. كما دعا إلى استبعاد جنوب أفريقيا من دول الكومنولث.

وعقب انتهاء المؤتمر صرح الرئيس جمال عبد الناصر في خطاب له بمدينة الإسكندرية بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٦٠م، أن الجمهورية العربية المتحدة تؤيد الأماني القومية للشعوب الأفريقية، وأنها تؤيد جميع القرارات التي اتخذها مؤتمر أديس أبابا، وأن وزارة الخارجية ستتخذ الإجراءات العملية لقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة اتحاد جنوب أفريقيا[٢]. وعلى أثر ذلك رُفع قرار المؤتمر بشأن مقاطعة اتحاد جنوب أفريقيا إلى حكومة الجمهورية؛ لدراسته واتخاذ قرار بشأنه[٣].

وخلال المدة ٢٥ – ٣٠ مارس ١٩٦١م انعقد في القاهرة المؤتمر الثالث للشعوب الأفريقية، وقد حضرته سبعة وفود تمثل مختلف الحركات الوطنية في اتحاد جنوب أفريقيا، وجاء افتتاح المؤتمر بكلمة للرئيس جمال عبد الناصر أدان فيها الاستعمار وأشكاله وأساليبه القديمة والحديثة، وأعلن فيها أن سياسة التفرقة العنصرية تقدم نموذجًا ظاهرًا للتسلط الاستعماري على المقدرات والشعوب[٤]. وفي ٢ أبريل ١٩٦١م التقى رئيس الجمهورية بممثلين عن وفود اتحاد جنوب أفريقيا، بحضور «علي صبري»، عضو مجلس الرئاسة، ورئيس المجلس التنفيذي، والدكتور« محمد فائق» مدير مكتب الشئون الأفريقية، فأعلن الرئيس عبد الناصر أن تأييد كفاح الشعوب الأفريقية يمثل أحد المبادئ الأساسية

(١) أعلن رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة أن جميع مواني قناة السويس استثنيت من هذا النص؛ تمشيًا مع مبدأ حرية الملاحة في القناة بالنسبة إلى سفن جميع الدول بلا استثناء، ولأنها ليست في حرب مع الجمهورية العربية المتحدة مثل إسرائيل. الأهرام: العدد (٢٦٨٦٤)، بتاريخ ١ يوليو ١٩٦٠م، ص٦.

(٢) الجمهورية: العدد (٢٣٧٩)، بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٦٠م، ص٤.

(٣) الأهرام: العدد (٢٦٨٦٤)، بتاريخ ١ يوليو ١٩٦٠م، ص٦.

(٤) الجمهورية: العدد (٢٦٥٣)، بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٦١م، ص١.

للجمهورية العربية المتحدة، وأن هناك حاجة ملحة إلى تضامن الشعوب الأفريقية لمساندة أولئك الذين يكافحون من أجل استقلالهم في أفريقيا، وأن الجمهورية العربية تقوم بدورها في الدفاع عن حقوق سكان اتحاد جنوب أفريقيا، وخلال هذا اللقاء طلب زعماء الحركات الوطنية أن تبادر الجمهورية العربية المتحدة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا(١).

وفي إطار هيئة الأمم المتحدة استأنفت الجمعية العامة مناقشة قضية التفرقة العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا، خلال النصف الثاني من دورتها الخامسة عشر (٧ مارس – ٢١ أبريل ١٩٦١م)، فقررت إحالتها إلى اللجنة السياسية الخاصة؛ لدراستها وتقديم توصياتها بشأن الإجراءات التي يمكن اتخاذها ضد حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، فناقشتها اللجنة خلال جلساتها (٢٣٢-٢٤٥) في المدة (٢٤ مارس- ١٠ أبريل ١٩٦١م)(٢).

وخلال المناقشة اشترك وفد الجمهورية العربية المتحدة مع وفود خمس وعشرين دولة من الدول الأفريقية والآسيوية في تقديم مشروع قرار إلى اللجنة السياسية الخاصة، يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الحاسمة ضد حكومة اتحاد جنوب أفريقيا، كان من بينها قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الاتحاد، أو الامتناع عن إقامة مثل هذه العلاقات، وفرض حصار سياسي واقتصادي ضدها. وقد اعتمدت اللجنة السياسية الخاصة هذا المشروع بأغلبية ٤٧ صوتًا مقابل ٢٩ صوت، مع امتناع ١٨ عضوًا عن التصويت. كما اعتمدت اللجنة مشروع قرار آخر يطلب من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، النظر في اتخاذ التدابير الفردية والجماعية المتاحة لها وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، بغية حمل حكومة اتحاد جنوب

(١) الأهرام: العدد (٢٧١٤١)، بتاريخ ٣ أبريل ١٩٦١م، ص٣.

(2) U.N: year book of the United Nations 1960, Office of Public Information United Nations, New York, First preprint, 1961, p.148.

أفريقيا على التخلي عن سياسة التفرقة العنصرية[١]. وقد نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في توصيات اللجنة السياسية الخاصة، في الجلسة العامة رقم (٩٨١) بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٦١م، لكنها لم تقر القرار الأول بسب عدم حصوله على أغلبية الثلثين المطلوبة لإقراره. ووافقت على القرار الآخر بأغلبية ٩٦ صوتًا مقابل صوتًا واحدًا[٢].

ونتيجة للجهود السابقة قررت حكومة الجمهورية العربية المتحدة في ٣٠ مايو ١٩٦١م، قطع علاقاتها السياسية مع اتحاد جنوب أفريقيا، وسحب بعثتها الدبلوماسية من بريتوريا، وقد أعلنت حكومة الجمهورية العربية قرارها هذا في بيان رسمي أذاعته في اليوم نفسه، وأوضحت فيه الأسباب التي أدت إلى قطع هذه العلاقات، ومن بينها استنكار حكومة جنوب أفريقيا للضمير العالمي الذي انتقد سياساتها العدوانية ضد جنوب غرب أفريقيا، وضد الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا ذاتها، وذكرت حكومة القاهرة في بيانها الرسمي أنها استندت في هذا القرار إلى الإيمان بالمبادئ وإلى إجماع الضمير العالمي[٣]. وبذلك تم قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية العربية المتحدة واتحاد جنوب أفريقيا، لتبقى على هذا الحال حتى عام ١٩٩٣م.

---

(1) Ibid, pp. 149-150.

(2) U.N: Official Records of the General Assembly, Fifteenth Session, Plenary Meetings, vol. 3, Verbatim Records of Meetings, 7 March - 21 April 1961, New York, 1962, pp. 273-274.

الأمم المتحدة: القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة، المجلد الثاني، ٧ آذار (مارس)- ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٦١م، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الخامسة عشرة، نيويورك، ص ص٦-٧.

(٣) الأهرام: العدد (٢٧١٩٩)، بتاريخ ٣١ مايو ١٩٦١م، ص١.

الخاتمة

بعد دراسة التمثيل القنصلي والدبلوماسي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا خلال المدة ١٩٤٢-١٩٥٨م، تم التوصل إلى عدد من النتائج المهمة، والتي تتمثل في:

١- تباين التمثيل القنصلي والتمثيل الدبلوماسي، تبعا لتباين اللوائح والقوانين المنظمة لكل منهما، والمحددة لاختصاصه.

٢- إدراك السلطات المصرية للأهمية المتزايدة لاتحاد جنوب أفريقيا في السياسة الدولية، مما نبه الحكومة المصرية إلى ضرورة الاهتمام بالتمثيل المصري في هذه البلاد.

٣- أن المحاولات المصرية لإنشاء التمثيل القنصلي المصري في اتحاد جنوب أفريقيا قد بدأت منذ وقت مبكر، تزامنت مع بداية الحرب العالمية الثانية، إلا أن ظروف الحرب وتوقف حركة التجارة الدولية قد أدت إلى تأجيل تنفيذ المحاولة إلى ظروف مناسبة.

٤- تعدد المراحل التي مر بها التمثيل المصري في اتحاد جنوب أفريقيا، بداية من إنشاء التمثيل القنصلي، ثم رفع درجة هذا التمثيل إلى الدرجة الدبلوماسية، وأخيرًا قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين عام ١٩٦١م.

٥- أوضح البحث أن قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر واتحاد جنوب أفريقيا وسحب البعثة المصرية من بريتوريا، يسجل موقفًا مشرفًا للسلطات المصرية، جاء استجابة لمطالب الحركات الوطنية في اتحاد جنوب أفريقيا، وتعبيرًا عن رفض الحكومة المصرية للسياسة العنصرية البغيضة التي انتهجتها حكومة الاتحاد، ومشاركة في الجهود الدولية لمناهضة هذه السياسة، وتنفيذًا للقرارات الدولية في هذا الصدد.

٦- أظهر البحث الدور الفعال للبعثات القنصلية والدبلوماسية المصرية في الخارج، والتي تُعرف بالقوى الناعمة في تنفيذ سياسة مصر الخارجية، وفي هذا المجال ظهر دور المبعوثين القنصليين والدبلوماسيين المصريين في

اتحاد جنوب أفريقيا، مما يوضح أن التوفيق قد حالف وزارة الخارجية في اختيار أعضاء بعثاتها المتعاقبة في الاتحاد، ممن كانوا على دراية جيدة بأحواله المختلفة، والذين استطاعوا إدراك طبيعة تفكير رجال الحكم وأولي الأمر في الاتحاد.

وهنا أرى أنه لزامًا عليَّ أن أسجل عددًا من التوصيات المهمة التي تسهم في تعظيم الإفادة من بعثات التمثيل القنصلي والدبلوماسي في الخارج، وتخدم البحث العلمي في مجال الدراسات الإنسانية:

١- الاهتمام باختيار أعضاء البعثات القنصلية والدبلوماسية المصرية في الخارج من الموظفين المؤهلين للقيام بأعباء هذه المهمة على أفضل وجه ممكن.

٢- ضرورة العمل على الإفادة من العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول الأفريقية في تسوية المسائل والقضايا التي تمس الأمن القومي المصري، وفي توفير فرص عمل جديدة لأبناء مصر في هذه الدول، وتدعيم العلاقات الاقتصادية بين مصر وبين دول القارة الأفريقية.

٣- ضرورة تفعيل دور القوى الناعمة وفي مقدمتها الأزهر الشريف، والكنيسة القبطية المصرية، في توثيق العلاقات الثقافية والاقتصادية بين مصر وجنوب أفريقيا.

٤- إتاحة الوثائق المصرية المتعلقة بالقارة الأفريقية لاطلاع الباحثين، للإفادة من الدور المصري في هذه القارة.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق غير المنشورة: دار الوثائق القومية:

١- وثائق مجلس النظار.

م	الكود الأرشيفي	عنوان الملف
١	-٠٥٥٢٥١ ٠٠٧٥	جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم الأحد ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٦١هـ (٧ يونيو ١٩٤٢م)
٢	-٠٥٥٣٦١ ٠٠٧٥	جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم الاثنين ٢١ ذو القعدة سنة ١٣٦١هـ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٢م)
٣	-٠٥٦٧١١ ٠٠٧٥	جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في يوم الخميس ١٩ محرم سنة ١٣٦٩هـ (١٠ نوفمبر ١٩٤٩م)

٢- وثائق مجلس الوزراء.

م	الكود الأرشيفي	عنوان الملف	رقم المحفظة
١	-٠٨٧٦٣٠ ٠٠٨١	جزء أول قرارات ومكاتبات بشأن اشتراك الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمرات الدول الأفريقية	٤٨٠٤

٣- وثائق وزارة الخارجية.

(أ) أرشيف البلدان (عواصم الدول):

م	عنوان الملف	رقم الفيلم	رقم المحفظة	رقم الملف
١	التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا ١٩٥٦م	٥٤	٨٣	١
٢	التقارير الاقتصادية للمفوضية المصرية في بريتوريا ١٩٥٥م	٥٤	٨٣	٢
٣	التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا « مختلف»	٥٤	٨٣	٣
٤	التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا « عن جنوب أفريقيا»	٥٤	٨٣	٤

٥	التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا	٥٤	٨٣	٥
٦	التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا « مختلف» ١٩٥٦-١٩٥٨	٥٤	٨٣	٦
٧	التقارير المختلفة للمفوضية المصرية في بريتوريا ١٩٥٧-١٩٥٨م	٥٤	٨٣	٧
٨	دعوة صحفيين من جنوب أفريقيا لمصر ١٩٥٨م	٥٤	٨٣	٨
٩	الصحف اليهودية باتحاد جنوب أفريقيا ١٩٥٧م	٥٤	٨٣	٩
١٠	التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا ١٩٥٧م	٥٤	٨٣	١٠
١١	إنشاء قنصلية مصرية في جوهانسبرج وتحديد دوائر اختصاصها	٥٤	٨٣	١١
١٢	وضع المصريين من القوانين العنصرية باتحاد جنوب أفريقيا ١٩٥٨م	٥٤	٨٣	١٢
١٣	زيارة موشي ديان لمدينة الكاب بجنوب أفريقيا ١٩٥٧م	٥٤	٨٣	١٣
١٤	جزء أول التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا عن جنوب أفريقيا ١٩٥٦- ١٩٥٧	٥٤	٨٤	١
١٥	جزء ثان التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا ١٩٥٠-١٩٥٤	٥٤	٨٤	٢
١٦	التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا ١٩٥٤-١٩٥٦	٥٤	٨٤	٣
١٧	التقارير السياسية للقنصلية المصرية بالكاب عن جنوب أفريقيا ١٩٤٤-١٩٥٤	٥٤	٨٤	٤
١٨	التقارير الاقتصادية للقنصلية المصرية بالكاب ١٩٤٧-١٩٥٢م	٥٤	٨٤	٥
١٩	التقارير المختلفة للقنصلية المصرية بالكاب ١٩٤٧م	٥٤	٨٤	٦
٢٠	التقارير السياسية للقنصلية المصرية بالكاب ١٩٥٧م	٥٤	٨٤	٧

(ب) الأرشيف السري الجديد:

م	الكود الأرشيفي	عنوان الملف	رقم الفيلم	رقم المحفظة	رقم الملف
١	-٠٢٠٩٦٤ ٠٠٧٨	القائم بالأعمال بالمفوضية الملكية المصرية بجنوب أفريقيا	–	٤٤٥	١٤
٢	-٠٢١٤٣٤ ٠٠٧٨	جنوب أفريقيا التمثيل الخارجي	–	٤٧٨	١٢
٣	-٠٣٥٣٦٨ ٠٠٧٨	جزء أول سياسة مصر الأفريقية	٨٨	١٦٨	١
٤	-٠٣٨١١٧ ٠٠٧٨	اقتراح تمثيل سياسي مع اتحاد جنوب أفريقيا	٢٠٥	٣٩٦	٤
٥	-٠٣٨٢٠١ ٠٠٧٨	اقتراح انشاء قنصلية لمصر باتحاد جنوب أفريقيا	٢٠٧	٤٠٠	١
٦	-٠٤١٣٦٤ ٠٠٧٨	بريتوريا من سنة ١٩٥٧-١٩٥٨م	٣٥١	٧٠١	٢

ثانيًا: الوثائق المنشورة: (وثائق الأمم المتحدة):

١- قرارات الجمعية العامة:

- U. N: Resolutions Adopted By the General Assembly during the Second Part of Its First Session, from 23 October to 15 December 1946, New York, 1947.

- الأمم المتحدة: القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة، المجلد الثاني: ٧ آذار (مارس)- ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٦١م، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الخامسة عشرة، نيويورك، ١٩٦١م.

٢- الكتاب السنوي للأمم المتحدة:

- U.N: year book of the United Nations1946-1947, Department of Public Information United Nations, New York, Second Printing, 1948.
- United Nations: year book of the United Nations1957, Office of Public Information United Nations, New York, First preprint, 1958.

- U.N: year book of the United Nations1960, Office of Public Information United Nations, New York, First preprint, 1961.

٣- محاضر جلسات الجمعية العامة:

- U. N: Official Records of the 1st Session of the General Assembly, Plenary Meetings of the General Assembly, Plenary Meetings 34 – 67, New York, 1946.
- U.N: Official Records of the General Assembly، Fifteenth Session، Plenary Meetings، vol. 3، Verbatim Records of Meetings، 7 March - 21 April 1961، New York، 1962.

ثالثًا: المصادر والمراجع العربية والمعربة:

(١) أحمد سُعيفَان: قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

(٢) أحمد طاهر: أفريقيا فصول من الماضي والحاضر، دار المعارف، القاهرة، د. ط.

(٣) أمين إسبر: إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، دار دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

(٤) جديون س. وير: تاريخ جنوب أفريقيا، ترجمة: عبد الرحمن عبد الله الشيخ، دار المريخ للنشر، الرياض، د. ط.

(٥) الجمهورية العربية المتحدة: وزارة النقل في سبعة عشر عاما ١٩٥٢-١٩٦٩م، مطابع سكك حديد مصر، القاهرة، د. ط، ١٩٧٠م، ص٢٠.

(٦) جوزيف – كي- زيربو: تاريخ افريقيا السوداء، ترجمة: يوسف شلب الشام، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق، د. ط، ١٩٩٤م.

(٧) حسام الدين إبراهيم عثمان: موسوعة دول العالم، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.

(٨) ساطع محلي: إفريقيا جنوب الصحراء، مطبعة ابن حيان، دمشق، د. ط، ١٩٨٢م.

(٩)شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق: تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء، الرياض، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م.

(١٠)صفاء شاكر: الخارجية المصرية ١٩٣٧-١٩٥٣، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، سلسلة مصر النهضة، العدد (٦٦)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

(١١)عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م.

(١٢)ـــــ: في أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة ١٩١٩، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م.

(١٣)عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ط، ج٢. ج٥.

(١٤)علي صادق أبو هيف: القانون الدبلوماسي والقنصلي، منشاة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٦٢م.

(١٥) محمد محي الدين رزق: أفريقيا وحوض النيل، مطبعة عطايا، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٣٤م.

(١٦) ميشيل أغيا: تاريخ الترانسفال، مؤسسة هنداوي، وندسور، د. ط، ٢٠٢٠م.

(١٧) يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، د. ط، ١٩٧٥.

رابعًا: المراجع الأجنبية:

(1)Alex Thomson: U.S. Foreign Policy Towards Apartheid South Africa, 1948–1994, conflict of interests, Palgrave Macmillan, First published, New York, 2008.

(2) Leo Marquard: The Story OF South Africa, Faber and Faber Limited, London, 1973.

(3) Eric A. Walker: A History of South Africa, Longmans, Green and co, London, 1941.

خامسًا: الدوريات:

١- الأهرام

٢- البلاغ.

٣- الجمهورية.

٤- المصري.

٥- الوقائع.